جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة
بيداغوجية في مقياس

مدخل للعلاقات الدولية

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية- السداسي الثالث
للسنة الجامعية 2021-2022 من تقديم الدكتورة ليلى لعجال- أستاذ محاضر قسم أ

محاور المقياس حسب عرض التكوين

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

1- تعريف العلاقات الدولية

2-العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية: دراسة في التطور التاريخي

المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسات: استقلالية العلم

أ- تطور المحتوى العلمي للعلاقات الدولية بين الحربين العالميتين

ب-موضوع العلاقات الدولية

ج-علاقة العلاقات الدولية ببعض العلوم الأخرى

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية

أولا- الدول كفاعل في العلاقات الدولية

ثانيا- المنظمات الدولية كأطراف ثانوية في العلاقات الدولية

ثالثا- الشركات المتعددة الجنسيات ودورها كفاعل في العلاقات الدولية

رابعا- المنظمات الغير حكومية فاعلاً مؤثر في البيئة الدولية

خامسا- الأفراد كأطراف فاعلة في البيئة الدولية

سادسا- اللوبي كمؤثر في العلاقات الدولية

سابعا- الرأي العام الدولي كمؤثر في العلاقات الدولية

ثامنا- الإعلام و وسائل الاتصال كمؤثر في العلاقات الدولية

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

العامل الجغرافي

العامل السكاني

العامل الثقافي

العامل التكنولوجي

العامل العسكري

المحور الخامس: الاتجاهات النظرية السائدة في العلاقات الدولية

المحور السادس: التحديات الدولية الراهنة

كلية الحقوق و العلوم السياسية تبسة في:

25 أفريل 2022

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم:038/م.ع/ك.ح.ع.س/ج.ل.ت.ت/2022

مستخرج من محضر المجلس العلمي

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور :

دلول الطاهر بأن المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2022.04.20 بعد فتح تقارير أعضاء لجنة الخبرة الخاصة بقراءة المطبوعة الجامعية للدكتور(ة):**ليلى لعجال** في مقياس: **مدخل للعلاقات الدولية**، موجهة لطلبة السنة **الثانية** جذع **مشترك عوم سياسية**، للسداسي الثالث من الموسم الجامعي 2021-2022.

أوصى المجلس باعتماد المطبوعة

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. دلول الطاهر
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة العربي التبسي - المجلس العلمي - كلية الحقوق والعلوم السياسية

فهرس المحتويات

مقدمة:.....6
المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية 7
أولا- تعريف العلاقات الدولية 8
العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة في التطور التاريخي 11
العلاقات الدولية في العصر القديم 13
العلاقات الدولية في العصور الوسطى 13
العلاقات الدولية في العصر الإسلامي 14
العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر 15
المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم.....18
العلاقات الدولية والمفاهيم ذات الصلة.....21
الحوارات النظرية في علم العلاقات الدولية.....26
-علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى: 31
المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف في العلاقات الدولية.....33
أولا- الدول كأطراف متميزة وأساسية في العلاقات الدولية 34
مفهوم الدولة.....34
ثانيا- أركان الدولة 36
ثالثا- خصائص الدولة 38

رابعا- وظائف الدولة 41
خامسا- النظريات المفسرة لنشأة الدولة 42
سادسا- أشكال الدولة 45
ثانيا-المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية: 47
ثالثا-الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية 51
رابعا- القوى والفواعل عبر وطنية كفواعل قوية في المسرح الدولي 53
المنظمات غير الحكومية 53
الشركات متعددة الجنسيات 56
خامسا- الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي 57
المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية: عوامل القوة 59
أولا- العامل الجغرافي: 60
ثانيا- العامل الديمغرافي(السكـان): 62
ثالثا- العامل الاقتصادي: 62
رابعا- العامل التكنولوجي 64
خامسا- العامل السياسي 66
سادسا- تأثير العامل العسكري في العلاقات الدولية 67
المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية 68
النظرية المثالية في العلاقات الدوليةIdealism Theory in International Relations - 68
-1تعريف ونشأة النظرية المثالية: 68
-2مرتكزات ومبادئ النظرية المثالية في العلاقات الدولية: 70

-3النقد الذي تم توجيهه للنظرية المثالية: 72

التنظير الماركسي في العلاقات الدولية Marxism Theorizing in International - Relations.....79

تعريف التبعية: 84

أ- التبعية كحالة ممارسة: 85

ب- التبعية كإطار فكري: 85

المرجعية الفكرية للتبعية: 86

الفرضيات الرئيسية لنظرية التبعية: 86

التفسيرات لظاهرة التخلف: 86

التيارات الفكرية ضمن نظرية التبعية: 87

تطور مفهوم الإمبريالية 87

تيار المركز - المحيط 88

آليات ترسيخ التبعية..... 88

نظرية النظام العالمي 89

الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية 89

النظرية النقدية: 91

المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية Behaviourism in international relations - 94

جذور المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية 94

نشأتها المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية..... 95

مفهوم المدرسة السلوكية..... 95

خصائص المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية 96

نقد السلوكية 98

المحور السادس: التحديات الدولية الراهنة(الحروب والنزاعات).....98

مقدمة:

أعدت هذه المطبوعة في مقياس مدخل للعلاقات الدولية دولي خصيصا لتغطية متطلبات السنة الثانية جذع مشترك ليسانس تخصص علوم سياسية، حيث تم اعتماد أسلوب علمي أكاديمي بسيط، وبلغة متخصصة جمعت بين استخدام المفاهيم المتخصصة في مقياس مدخل للعلاقات الدولية، والمفاهيم المفتاحية في العلاقات الدولية.

ركزت المطبوعة على المحاور المقررة في عرض التكوين الوزاري المعتمد، والخاص بتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فصلت المطبوعة بصورة كافية لتغطية أهم المحاور، وتقديم المادة العلمية الخاصة بالمقياس بقصد إكساب طالب الليسانس في التخصص الآنف الذكر، أهم المهارات المعرفية، وكيفية تأثير المسائل والمشكلات على العلاقات الدولية، وجاءت محاور المطبوعة كما يلي:

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف في العلاقات الدولية

المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

المحور السادس: التحديات الدولية الراهنة(الحروب والنزاعات)

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

تعد العلاقات الدولية ذات أهمية كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار على المستوى العالمي. من خلال التعاون والتفاهم بين الدول، يتم تنسيق الجهود لمعالجة القضايا العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والفقر والنزاعات الدولية والإرهاب .

تلعب العلاقات الدولية أيضا دورا حاسما في تشكيل الاتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية، مما يعزز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. إن التعاون الدولي عبر العلاقات الدولية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق فوائد عديدة، بما في ذلك تحقيق الاقتصاديات من حجم الحجر والتداول الحر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز السلام والأمن العالمي.

- تعمل العلاقات الدولية على تعزيز التفاهم والثقة بين الدول، وبذلك يتم تخفيف التوترات والنزاعات الدولية.
- تساهم العلاقات الدولية في إيجاد حلول جماعية للقضايا العالمية المشتركة، مثل التغير المناخي والتهديدات الأمنية العابرة للحدود.
- تعزز العلاقات الدولية التبادل الثقافي والتعليمي، مما يؤدي إلى تعزيز التفاهم العابر للثقافات والتعايش السلمي بين الشعوب.

باختصار، تؤدي العلاقات الدولية دورا حاسما في تحقيق السلام والتعاون العالمي. من خلال التفاهم والتعاون بين الدول، يمكننا تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل.

العلاقات الدولية مصطلح مركب من لفظين: العلاقات والدولية، ونبين : معناهما على النحو الآتي: [1]

-العلاقات: جمع علاقة من الفعل الماضي علق- يعلق -علوقا- والعلوق هو تدلي شيء من شيء أعلى منه تقول: علقت الشيء .إذا جعلته يتدلى من شيء هو أعلى منه، وكل

[1] - منال محمد رمضان، **العلاقات الدولية في الإسلام**، فلسطين: جامعة غزة، 2014.

شيء التزم شيئا فقد علق به. وعلى ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بعضها مع بعض.

-الدولية : الدولية مؤنث دولي .والدولي نسبة إلى الدولة، والدولي من الفعل دول ومصدره دولة

بالفتح آو دولة (بالضم والفعل) دول له معان عدة:

أ -التحول من مكان لمكان آخر : تقول اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان آخر و تداول القوم الشيء إذا انتقل بين أيديهم.

ب - الضعف والاسترخاء :تقول دال الثوب إذا بلي من طول الزمن وشدة الاستعمال.

- والدولة بفتح الدال تطلق على المعركة أو على من تكون له الغلبة فيها ، الدولة في الحرب دولة فلان أي الغلبة في الحرب له ومنه قوله تعالى" وتلك الأيام نداولها بين الناس"[2] أي نقلبها ونحرفها فمرة تكون الغلبة لطائفة ومرة تكون لأخرى.

أولا- تعريف العلاقات الدولية

تعددت "تعاريف العلاقات الدولية" نتاج حداثة مجالها العلمي و التشعب المضطرب في مضمونها و التشابك في مجالاتها، و لأجل ذلك تفتقد لتعريف جامع و مانع باستطاعته حصر مفهوم العلاقات الدولية، و على الرغم من ذلك لا ضير في استعراض بعض من أهم الاجتهادات التعريفية:

تعرفها الموسوعة البريطانية British Encyclopedia "المفهوم الأكثر شيوعا هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة..... ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية".[3]

بينما يرى هانس مورغانثو و كينيث طومسون Hans Morganthu and Kenneth Thompson أنه "يتمثل جوهر العلاقات الدولية في السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات سيادة".[4]

---

[2] - سورة آل عمران، الآية14.

[3] -Week Susan & John Coumper, "Public Opinion: Its Formation Measurement,New York, 1982. p46.

و في حين يتفق كل من ريمون آرون و ستانلي هوفمان و كوينسي رايت Raymond Aaron, Stanley Hoffman and Quincy Wright على "حصر العلاقات الدولية في الوحدات السياسية المستقلة أي الدول فقط، يذهب نيكولاس سبيكمان إلى أن "العلاقات الدولية قديمة قدم الجماعة البشرية و ليست حديثة مرتبطة بالدولة، العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص آو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".[5]

أما فيرالي فيري Ferrali Virrey فيرى أن "العلاقات الدولية هي علاقات غير محددة الهوية و القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية" بينما يعمق شوفالييه هذا التعريف حين يرى أن "العلاقات الدولية تعني جميع العلاقات القائمة مابين الأفراد و الجماعات أو حتى ميولها أو أعمالها تدفعها لإجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو و تتطور هذه العلاقات من داخل الإطار الوطني".[6]

و يعرفها اسماعيل صبري مقلد Ismail Sabri بأنها "العلاقات التي يتسع إطارها و يمتد ليشمل كل صور العلاقات و المجتمعات و الشعوب و الجماعات الحاضرة في السياسة الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، إنها مجموع العلاقات العبر قومية من سياسية و غير سياسية و من رسمية و غير رسمية...."[7]

و بينما يذهب مارتان Martin للتركيز على البعد في المعيار الجغرافي في تعريف العلاقات الدولية بأنها "مجموع المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها"،

---

[4] -Robert Dahl, The concept of power: Behavioral Science (Ann Robert), July 1957. p123.

[5] - محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية**، من النظريات إلى العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، 2012، ص 17.

[6] -Max Black., "Some Questions about Parson's Theories in Max Black, ed., The Social Theories of) Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, 1961).P189.

[7] - **مقلد، إسماعيل صبري**،العلاقات السياسية الدولية : النظرية و الواقع . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002. ص67.

يضيف مارسيل ميرل Marcel Merle المعيار السياسي الذي يراه رئيسيا في تعريف العلاقات الدولية حيث تعني بالنسبة له "كل ظاهرة إنسانية تولد من أحد جهات الحد السياسي و تمارس تأثيرا على التصرفات الإنسانية في الجهة الأخرى من الحد السياسي، أي أن جوهر العلاقات الدولية هو دراسة السياسات الخارجية للدول و هو نفس ماذهب إليه شارل زورغبيب".[8]

يعرف هولستي Holsti. K. J العلاقات الدولية بأنها:" علاقات تنشأ داخل كل مجموعة من الكيانات السياسية (قبائل، دول- مدن، أمم، إمبراطوريات) تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر من التواتر ووفق نوع من الانتظام".أما جيمس بريس James Bryce فيرى بأن العلاقات الدولية:"هي علاقات الدول والشعوب فيما بينها." في حين يعتبر كوينسي رايت Quincy Wright بأن العلاقات الدولية هي:" علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أم غير رسمية." [9] وقريبا إلى هذا المعنى يعرف فريديريك هارتمان Frédéric Hartmann بأن مصطلح العلاقات الدولية:" يشتمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية." [10] ويرى فريدريك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية يشتمل على الاتصالات بين الدول، وكل حركات الشعوب، والسلع، والأفكار غير الحدود الوطنية [11] كما يرى دانيال كوراد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية، والحربية

---

[8] - ميرل مارسيرل، **السياسة الخارجية**، تر :خضر خضر، جريس برس، سلسلة أفاق دولية، بيروت، د.س، ص3.

[9] -Quincy wright, the study of international relations, Appleton- century, crofts, inc, new york, 1956, p3

[10] -Hartmann Frederick H, the relations of nations, forth Macmillan pub co Inc, new york, 1973, p6

[11] - محمد السعيد الدقاق، **مذكرات في العلاقات الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1980، ص 56.

بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.[12]

ومن جانب آخر يعرف سامي عبد الحميد العلاقات الدولية بأنها:" كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة."في حين يعرف مارسيل ميرل Marcel Merle العلاقات الدولية بأنها:" كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول وأيضا العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود." [13]

و استنادا إلى هاذين المعيارين يمكن تعريف العلاقات الدولية على أنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات و آثار سياسية، تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة".

كما يمكن القول أنه تبعا للوضع الراهن للمعارف و التقاليد الجامعية، تعرف العلاقات الدولية على أنها "علاقات التدفقات الاجتماعية من كل طبيعة التي تعبر الحدود و تفلت من سيطرة سلطة دولاتية واحدة، أو أين يتشارك فاعلون مرتبطون بمجتمعات دولاتية مختلفة".

العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة في التطور التاريخي

إن دراسة التطور التاريخي العلاقات الدولية مرتبط بالقرن العشرين(الفترة الحديثة)وبالتحديد فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن العلاقات الدولية كتفاعلات

---

[12] - علي حسين الشامي، **الدبلوماسية، نشأتها تطورها، قواعدها، نظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية** الطبعة الخامسة، الأردن 2011، ص 37.

[13] - مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر :حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986 ، ص ص99 - 98

وصلات بين مختلف الوحدات والشعوب تعود إلى نشأة الجماعات البشرية، وبالتالي فالعلاقات الدولية قديمة قدم البشرية. هذه العلاقات اتخذت أشكالا وأنماطا مختلفة حسب الزمن والبيئة وحسب الفاعلين ودرجة التطور والتعقيدات في المجتمعات المختلفة.

فقد تطور مفهوم العلاقات الدولية عبر العصور والمراحل الزمنية، وصولا إلى المفهوم المعاصر لها، وذلك للتطور الحاصل على مستوى التفاعلات الدولية بفعل التطور في طبيعة الفواعل والأهداف والأبعاد.[14]

اعتمادا على التقسيم الذي وضعه مرسيل ميرل Marcel Merle الذي يرى أن العلاقات الدولية مرت بمرحلتين رئيسيتين يفصل بينهما القرن السادس عشر، ففي المرحلة الأولى كانت الأحداث الدولية تقع غالبا في مناطق معزولة(آسيا، أوربا، البحر الأبيض المتوسط)..وكانت متقطعة أي تفتقد للاستمرارية، والاتصالات بينها تكاد تكون منعدمة .وكانت تشمل علاقات الحرب والبروتوكول الدبلوماسي فقط.أما المرحلة الثانية والتي بدأت في القرن السادس عشر فقد تميزت العلاقات الدولية فيها بالشمولية والاستمرارية والتنوع وذلك بسبب الاكتشافات والثورات العلمية والفكرية والتوسع الأوربي وغيرها من الأسباب التي تفسر هذا التحول في طبيعة الظاهرة الدولية.

بناءا على ما سبق سنعرض مراحل تطور العلاقات الدولية حسب التقسيم الذي يعتمد فيه على مرحلتين، أي ما قبل القرن(61 العصور القديمة والوسطى)وبعد القرن 61أي العلاقات الدولية في العصر الحديث.

---

(14) - العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي أنظر الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2954.

لقد نشأت العلاقات الدولية منذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة، ومن هنا يمكننا القول بأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان

العلاقات الدولية في العصر القديم[15]

إن الكثيرين من العلماء والباحثين في هذا المجال وخاصة الغربيين منهم، يرون أن العلاقات السياسية الدولية، لم تنشأ إلا منذ مؤتمر وستفاليا 1648 عندما ظهرت الدول القومية لكن، تشير الأبحاث التاريخية لدور معاهدة قادش، التي وقعها رمسيس الثاني ملك مصر مع ملك الحثيين سنة 1278 ق.م كأول معاهدة السلام الفعلي في تاريخ العالم. كما أن الرأي ينم عن تحيز واضح للغرب مفاده أن العلاقات الدولية بدأت ونشأت في الغرب دون الشرق . ولكننا نرى أن العلاقات الدولية، ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة، والكشوف الأثرية، توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000سنة ق . م

العلاقات الدولية في العصور الوسطى

تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام 1453م، ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي، الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة، من حيث أن السلطة المركزية لم تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام وتفرض نفوذها على سائر الأرجاء. ولم تكن المملكة الإقطاعية وحدها تباشر السيادة الداخلية والخارجية، بمعنى داخليالم يكن هناك وجود لسلطة

(15) - العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي أنظر الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2954.

عليا مركزية ،أما على المستوى الخارجي فلم يكن في استطاعة الملك في الغالب التحرك بحرية في اتخاذ قرارات السياسية الخارجية لمملكته دون دعم أغلب أمراء الإقطاعات له خاصة ٍلإعلان الحرب أو السلام.

كما أدى صعود المتغير الديني في أوربا زمن القرون الوسطى، متجسدافي المسيحية في إطارها العام ودعوتها للسلام المسيحي بين ممالك الأوربية تلك الفترة، إلى؛ ظهور ازدواجية السلطة في البناء السياسي الأوربي . عبر السلطتين الدينية والزمنية.

إذ استمد البابا هذه الرئاسة من اعتقاد مفاده؛ الوحدة السياسية ووحدة مجتمع العالم المسيحي أو ما يسمى بالجمهورية المسيحية.وعرفت العصور الوسطى بعض القواعد الدولية كالمعاهدات والاتفاقات ومشاكل الحدود والهدنة، وتميزت العلاقات الدولية بتفوق البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة على نظام الإقطاع.

العلاقات الدولية في العصر الإسلامي [16]

كما أسهمت الحضارة الإسلامية في أخلقة العلاقات الدولية منذ تأسيس دولة المدينة عاصمة الدينية والسياسية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم و اتخاذها مركز لنشر الدين الإسلامي في عموم شبه الجزيرة العربية ، كبداية ومن ثم الانتشار نحو العالم. وتشير وثيقة "الصحيفة التي وضعت سنة 1 هـ سنة 226م إلى صياغة الدستور صياغة دستورية محكمة في مواد بلغ عددها اثنين وخمسين مادة, نظمت القواعد الأساسية للدولة المدينة ورعيتها"، كأول دستور عربي في مرحلة الحضارة الإسلامية، نظمت علاقة المسلمين بغير المسلمين ، لتتطور شكل التنظيم العلاقات بين دولة الإسلام

---

[16] - العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي أنظر الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2954.

مع باقي دول تلك الفترة على أساس مفهومي دار الإسلام ودار الحرب. تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري،بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلام لا على القهر وللإسلام تاريخ ممتد طويل في عقد المعاهدات والاتفاقات منها:عهود الذمة ،كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف إضافة إلى معاهدات التجارة.

العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر

مع بداية انهيار نظام الإقطاعي واقتراب العصور الوسطى في أوربا من نهايتها، بدأ ظهور الدول القومية الحديثة، التي تميزت بالاستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الإقليم . إن هذا التحول برمته أدى ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كانجلترا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، السويد،النرويج، الدنمارك، بولندة وروسيا. وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام1500، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم إيطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الاسمية للإمبراطور، الذي كان يتقاسمها معه بابا الكنيسة الكاثوليكية.

كما أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتنهار بفعل كثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين بداية من عام 1618 وانتهت عام1648 م حيث تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا، التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث. [1]يعد مؤتمر وستفاليا نقطة

---

[1] - العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي أنظر الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2954،

تحول رئيسية في تاريخ العلاقات الدولية ، في بعدها العام وفي التأسيس لمرحلة انتقالية أخرى للبنية السياسية للنظام الدولي زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد وضعت هذه المعاهدة حدا للمفاهيم القديمة ،التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية للسلطة الدينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية . وان أهم ما جاءت به معاهد ة وستفاليا من مقررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية هي كالآتي؛

- تعد فاتحة لما سمي فيما بعد دبلوماسية المؤتمرات، التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر ، فصلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

- أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية، نظمها الدينية فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

- أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

- أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى, والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

من أهم مضامين النظرية و العملية لمؤتمر فيينا لسنة 1815ما يلي:

- إقرار مبدأ توازن القوى من جديد واتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق ذلك.

- إقرار مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم، حيث عد المؤتمر ذلك من

الحقوق المشروعة التي يجب أن تعود لأصحابها.

- إقرار مبدأ الحياد الدائم، وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في حال حياد دائم.

- إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية.

- تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين و تحريم تجارة الرقيق.

المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم

تعود العلاقات الدولية كعلم مستقل إلى فترة مابين الحربين حيث برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط مع تأسيس أول منبر للسياسة الدولية بالجامعة البريطانية. فدراسة العلاقات الدولية مشتقة في نفس الوقت من القانون الدبلوماسي والقانون الدولي مثلما أن علم السياسة كان مرتبطا بالقانون العام، وكما استقلت السياسة استقلت العلاقات الدولية التي هي فرع منها، فانفصلت عن التاريخ والقانون، وبعيدا عن النقاش الابستمولوجي أو المنهجي حول ارتباط العلاقات الدولية بعلم السياسة أو انفصالها ، يمكن القول أن العلاقات الدولية انفصلت عن علم السياسة لكنها ظلت بحاجة ماسة لها. وعموما فإن العلاقات الدولية في التصور العلمي تقع ضمن ثلاثة تصورات يدور حولها الباحثون ويمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

-التصور الأول: يرى أنه لا وجود لها من الناحية العلمية، إذ أن جميع الدراسات في المجالات الأخرى، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... تشكل مدخلا لفهم المستجدات على الساحة الدولية. -التصور الثاني: يرى أن العلاقات الدولية فرع منبثق عن علم السياسة، إلا أن الواقع يقول أنها علم واحد ويصعب التفريق بينهما.

-التصور الثالث: يرى أن العلاقات الدولية هي معرفة علمية مستقلة، أي أنها علم مستقل له منهجه وموضوعه، وهناك اتفاق حول فروعها ومناهجها فسبب عدم الاعتراف بالعلاقات الدولية كعلم حسب هذا التصور هو ارتباطها بالعلوم الأخرى والتي

[1] - العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم أنظر الرابط-https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=7180

هي أقدم منها من حيث النشأة وأرسخ منها استقرارا ووضوح المفاهيم الأساسية لها، ومن هذه العلوم القانون الدولي والتاريخ الديبلوماسي. ويبرر استقلالية العلاقات الدولية عن علم السياسة بفكرة الاختلاف الجذري بين طبيعة السياسات الداخلية والسياسة الدولية. فرغم أن علم العلاقات الدولية قد تأخر في الظهور لكن الاهتمام بالظاهرة الدولية كان موجودا مثلما رأيناه سابقا من خلال الوثائق والكتب... فمساهمات المفكرين والفلاسفة منذ بداية التاريخ مازالت موجودة مثل أرسطو، ابن خلدون، لوك، هيغل.. وغيرهم. هذه الكتابات والمساهمات التي تميزت بتبعثرها وصعوبة فهمها للقارئ العادي إلى غاية القرن 19، بدأت تزدهر وترتبط مباشرة بحقل العلاقات الدولية حيث ازدهرت ثلاث موضوعات هي: الدبلوماسية، توازن القوى والقانون الدولي. يمكن حصر العوامل التي ساهمت في ظهور علم العلاقات الدولية وتحديد موضوعه في العناصر التالية: - الحرب العالمية الأولى و 13 مليون ضحية وهو الأمر الذي دمر أسطورة "المهمة الحضارية للغرب"، فقد بدت الرغبة جلية بعد الحرب للمعالجة السلمية للعلاقات الدولية لخمة السلام والأمن الدوليين. - يمكن إضافة عنصرين آخرين لهذا العامل الرئيسي يتمثلان في: - التحول في ميكانيزم التوازن الأوربي أدى إلى التخلي عن الاعتماد على تحليل الحرب وفق عوامل تاريخية وبدأ الاهتمام بالعوامل السوسيولوجية في سلوك الفاعلين. [2]

- رفض الولايات المتحدة لعب الدور الذي تحتم عليها بعد تدخلها في 1917. وهكذا أسس الفكر السياسي الدولي حقلا علميا جديدا تحت مسمى "علم العلاقات الدولية"، وساهمت الحرب العالمية الأولى في ميلاد النظرية في العلاقات في العلاقات الدولية، وتجددت أكثر في موضوعها وهدفها ومنهجها واستطاعت تحدي العوائق

[2] - العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم أنظر الرابط-https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=7180

الابستيمولوجية لتكون بذلك علما. ففي البداية كانت الحاجة هي تحقيق السلم لكن فيما بعد اعترف المختصون بالحاجة النظرية لتحقيق أهداف السلم، وتم حصول إنتاج كبير في هذا المجال، لكن الأمر مر من خلال عدة نقاشات وحوارات ما بين النماذج شملت متخصصين متعارضين حول الأجوبة والحلول الرئيسية، ويتعلق الأمر بالأسئلة المحورية التالية: [3]

1- التساؤل النظري الأول: les لماذا العلاقات الدولية؟ جرى هذا النقاش في فترة ما بين الحربين، حيث أجاب الدوليون internationalistes بأنه يجب المساهمة في تغيير السياسة الدولية الحالية، ورد الواقعيون بالاكتفاء فقط بتفسيرها statut quo.

2- التساؤل النظري الثاني منهج العلاقات الدولية، كيف هي العلاقات الدولية، في سنوات 1950-1960 حاول التقليديون traditionalistes البحث عن إجابة من خلال الفلسفة والتاريخ، بينما اعتمد السلوكيون على الاقتباس من العلوم الدقيقة.

3 - التساؤل النظري الثالث : trans موضوع علم العلاقات الدولية، واستمر من سنوات 1970 وبداية 1980 حيث أجاب الواقعيون أن الموضوع يتعلق بدراسة العلاقات بين الدول، بينما اقترح العبر وطنيون nationalistes الماركسيون تحليل العلاقات الدولية العابرة للحدود transfrontaliere ما بين كل الفواعل بما فيها الطبقات الاجتماعية. 4 - التساؤل النظري الرابع إمكانية علم العلاقات الدولية faisabilité d'une science des relations internationales) هل بإمكاننا دراسة العلاقات الدولية، هذا النقاش امتد

(3) - معمر خديجة، محاضرات مقياس مدخل العلاقات الدولية أنظر الرابط: https://elearn.univ-oran2.dz/course/view.php?id=4596&lang=de

على عشرين سنة منذ 1980، إذ أجابت مختلف المقاربات المتفوقة supra بنعم على عكس المقاربات ما بعد الوضعية التي أجابت بنعم ولكن، أو لا. هذا التقسيم الذي جاء به داريو" "باتيستيلا Dario Battistella أين قسم هذه الحوارات إلى أربعة بدل اثنين، نجد أن الحوار الأول والثاني يهتمان بمضمون أو موضوع العلاقات الدولية بينما الحوار الثالث والرابع يهتمان بمنهج العلاقات الدولية.

العلاقات الدولية والمفاهيم ذات الصلة: نظرا لأخذ مصطلح العلاقات الدولية للعديد من التسميات، التي تتصل او تقترب من مصطلحات مشابهة لها، وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلال هذا العنصر.

-الدبلوماسية: يشير المصطلح باللغة الفرنسية إلى Diplomatie والانجليزية Diplomacy والاسبانية Diplomacia، وأصل كلمة الدبلوماسية يوناني، مشتقة من المفردة اليونانية Diploma المشتقة من الفعل "دبلوم"، والذي يعني بالعربية "طوى"، ومنه أصبح هذا اللفظ يطلق على الأوراق والوثائق الرسمية، أو تلك التي تتضمن نص الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة، والأجهزة المكلفة بتنفيذ العلاقات الخارجية.[4]

ومع تطور المجتمع الدولي، فإن أعمال المؤرخين والباحثين تعددت دراسة الوثائق والتعليق عليها واتجهت إلى البحث عن الظواهر المؤثرة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس نشأ تاريخ العلاقات الدولية، أي دخلت عوامل غير دبلوماسية في دراسة العلاقات الدولية، فأمام شمولية مصطلح العلاقات الدولية، أصبحت الدبلوماسية في الوقت الراهن تشكل جزء منه، والخاص بالأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التي هي جزء من العلاقات الدولية.[5]

-السياسة الخارجية:

---

[4]—علي صادق أبو هيف، **القانون الدبلوماسي**. (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)، ص 16.

[5]—محمود خلف، مدخل إلى علم **العلاقات الدولية**. (عمان: دار زهران، 2012)، ص 99.

السياسة الخارجية بالفرنسية Politique étrangère وبالإنجليزية Foriegn policy وبالاسبانية Political exterior، ويعرفها A. Bergstraesser بأنها مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لها.

إذن في كل الأحوال، لا يمكن استخدام هذه التسمية كمرادف للعلاقات الدولية، لأن هذا المصطلح يتعلق فقط بالسياسة الخارجية لدولة واحدة، بينما مصطلح العلاقات الدولية هدفه أكثر شمولية، لهذا فالسياسة الخارجية فرع من العلاقات الدولية.

يشير مارسيل ميرل إلى أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، كما تعبر عن برنامج يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الجولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية، لذلك فإن السياسة الخارجية تتكون من؛

-قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار؛

- أفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والافعال تستخدم أهداف بعيدة وقريبة المدى.

- من يصنع السياسة الخارجية، وتتعلق بالأجهزة الرسمية والأجهزة غير الرسمية في الدولة.

وتعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة، الغاية منها، تحقيق الأمن للدولة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.[6]

-السياسة الدولية Politique international: بالانجليزية International politics وبالاسبانية Politica international يتعلق مفهوم السياسة الدولية بمجموعة العلاقات السياسية القائمة بين الدول، وكذلك العلاقات القائمة في المجتمع الدولي، أي ليس المقصود به دولة واحدة فحسب، بل النظام الدولي ككل.

ويذهب جوزيف فرانكل إلى تعريف السياسة الدولية بأنها تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة، فضلا عن تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل، والمنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، كما المنظومة الدولية والسياسية المحلية لكل الدول.[7]

في هذا السياق، فإن العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على علم السياسة، ولا على وجهه الخارجي، أي السياسة الخارجية للدول المستقلة، والمجتمع الدولي أصبح يضم أشخاصا آخرين من غير الدول لهم علاقات خارجية كالمنظمات الدولية، لأن التفاعل يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي، وليس الدول فحسب، فمحصلة هذا التفاعل بين المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول يطلق عليه السياسة الدولية، فهو يشمل العلاقة بين الدول وغيرها من الكيانات، ومن حيث الدلالة غير المباشرة فهو يتضمن كل ما له تأثير سياسي، وهذا ما يجعله يشمل بقية مباحث العلم.[8]

(6)–هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأدن، اليرموك، 2010. ص 15.

(7)- Frankel Joseph, Lindberg, **International politics; conflict and harmony**. (England: Penguin Books,1973), p13.

(8)–نايف بن نهار، **مقدمة في العلاقات الدولية**. (قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016)، ص 21.

- السياسة العالمية **Politique Mondiale, World Politics, Politica Mundial**:
تتعلق بدراسة العلاقات السياسية للنظام السياسي الدولي بأكمله، أي النظام العالمي، وليس فقط العلاقات بين الممثلين فرادى، غير ان كل من المصطلحين، السياسة الدولية والسياسة العالمية يستخدمان للتعبير عن نفس المعنى، أي سياسة النظام الدولي بأكمله من ناحية كونية شاملة أو من نواحي العلاقات الخاصة بين الدول وممثلين آخرين.[9]

-العلاقات الدولية والمنظمات الدولية:إن الزيادة الواضحة لعدد المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما المنظمات الدولية بين الحكومية، والأهداف التي أنشئت من أجلها، حفظ الأمن والسلم، التنمية، التعاون الاقتصادي...وكذلك التعاون الدولي، مجمل هذه المتغيرات دفع إلى بروز حركة فكرية جديدة تطالب بفصل واستقلالية المنظمات الدولية عن القانون الدولي العام، وعدها مادة علمية سياسية اجتماعية، وليست مادة قانونية فحسب.[10]

إن هذا التصور أسس لتيار أكاديمي جديد، عرف بالاتجاه الوظيفي، والذي يركز على دور المنظمات الدولية في تطوير وتفسير المجتمع الدولي، في هذا السياق، تعد المنظمات الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقات الدولية، باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي، تساهم في خدمة شعوب العالم، وتكمل دور المجتمع الدولي القائم على مستوى الوظائف والتشريع والتنظيم، لذلك يقتضي دراسة العلاقات الدولية للعناصر الأساسية للمنظمات الدولية، فضلا عن الدراسة الوظيفية للمنظمات الدولية.[11]

---

[9]—محمود خلف، مرجع سابق، ص 102.

[10]—المرجع نفسه، ص 124.

[11]- Hass Deutch, Lindberg, **Key concepts in International relations; international organization**. (Boston: 1983),p 124.

-العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي: إن دراسة الاقتصاد الدولي تتقاطع أكاديميا مع العلاقات الدولية، وقد ساعد على ظهوره كمادة علمية مستقلة عدة أسباب، منها؛[12]

-الزيادة الكبيرة والسريعة لعدد المنظمات والمؤسسات والهيئات المتخصصة في التعاون الاقتصادي ومنظمات التكامل والتكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

-تراجع الحركة الاستعمارية وزيادة عدد المستقلة، ومنه بداية التوجه نحو إعادة النظر بالمنظومة الاقتصادية الدولية، ومنه التوجه نحو إلغاء النمطين الاقتصاديين العالميين، النط الاشتراكي والنمط الرأسمالي.

-تطور حركة التجارة الدولية وازدهار حركة المبادلات التجارية الدولية، وكذلك زيادة عدد الشركات متعدد الجنسيات وانتشارها عبر أغلب دول العالم.

إن اجتماع هذه المتغيرات دفع إلى إعادة الاعتبار للمتغير الاقتصادي واعتباره من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا في العلاقات الدولية، لأنه يمكن تفسير كل الأزمات الدولية من خلال ربطها بالدواعي الاقتصادية، مثل مشكلة عدم الاستقرار السياسي في إقليم جغرافي ما مرتبطة بالموقع الجغرافي المتميز، باعتبارها مفترق طرق لحركية اقتصادية تساعدها في ذلك المواصلات البحرية والبرية....

لذلك، ومن هذا المنطلق من غير الممكن أن نقوم بدراسة العلاقات الدولية دون معرفة الأسباب الحقيقية للمشاكل الدولية، لاسيما حل وفهم مشكلة التنمية والتخلف وعلاقتها بالتبعية والاعتماد المتبادل والمساعدات التنموية، وقضايا الجوع ومشكلة اللاجئين، ودور المؤسسات والمنظمات الدولية وموقعها من كل هذا. [13]

---

[12]–عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1992)، ص 25.

[13]- Thomas D. lairson. David Skidnore, **International political economy: the struggle power and wealth**. (Florida: Rinehart and Winston Inc, 1997), p6-7.

-العلاقات الدولية وعلم السياسة: تتقاطع العلاقات الدولية مع عل السياسة في تناول دراسة المجتمع السياسي، لذلك فعلم السياسة يهتم بدراسة المجتمع السياسي داخليا، بينما تتجه العلاقات الدولية إلى دراسة المجتمع السياسي خارجيا، من خلال التركيز على العلاقة بين المجتمعات السياسية أو عدة مجتمعات ودول، أي أن العلاقات الدولية تتمحور حول دراسة السلطة في المجتمع الدولي، كما أن علم السياسة يتجه رأسا نحو دراسة موضوع السلطة والحكم في دولة معينة.

من هذا المنطلق، يتقاسم كل من علم السياسة العلاقات الدولية في دراسة ظاهرة السلطة والصراع حولها، بينما يقع التباين بينهما في تناول إطار وفضاء الصراع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يكاد يتفق علماء السياسة بأن مادة العلاقات الدولية جزء أصيل من علم السياسة، فيوجد من يرى بأنها مستقلة وقائمة بنفسها، بينما أكد اجتماع اليونسكو 1952على أن مادة العلاقات الدولية جزء من مادة علم السياسة، نظرا لأن موضوع علم السياسة يدرس الدولة، ولا يمكن تأسيس علاقات دولية دون وجود دولة، كما أن دراسة السياسة الخارجية للدولة جزء رئيسي من مادة العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية مرتبطة بنظام الحكم للدولة الذي هو موضوع مركزي لعلم السياسة، وبالتالي العلاقات الدولية جزء من علم السياسة.[14]

الحوارات النظرية في علم العلاقات الدولية

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت الحاجة ملحة لوضع هيكل للسلم والأمن الدوليين والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق ذلك، فقام الباحثون بافتتاح الأقسام الأولى للدراسات الدولية وذلك محاولة منهم لإيجاد الوسائل الناجحة لضمان وترقية الأمن والسلم بين الأم وبناء علم العلاقات الدولية، وبناءا على ذلك شهد تاريخ دراسة

[14]–محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 23.

العلاقات الدولية قيام أربع حوارات أساسية بين المهتمين والباحثين في هذا الحقل الدراسي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الحوار النظري الأول جاء هذا الحوار مع تفوق الواقعية على الليبرالية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (التيار المثالي) يعتقدون بإمكانية تحقق القانون والديمقراطية، وضبط علاقات القوة، كحجة لتبرير هذا التفوق، وجاء مصطلح الفوضى Anarchy وفق تصور هوبسي للحرب، حيث أن الفوضى هي السبب في الحرب، المفكر البريطاني G.Lowes Dickinson الذي يعد أول من استخدم المصطلح. فقد أكد تطور العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين محدودية القدرة التفسيرية للنظرية المثالية (الليبرالية الدولية) بمعنى عدم قدرة القانون الدولي ضبط علاقات القوة، وعدم قدرة الديمقراطيات احتواء توسع الديكتاتوريات. كما أن الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أعطى مصداقية أكثر لمسلمات الواقعية، وهو ما عبرت عنه أحداث الحرب الباردة، التي أكدت أن السياسة الدولية هي سياسة القوة. لكن هذا التفسير غير كاف، فقد عادت المثالية للظهور بأشكال مختلفة (النظرية الليبرالية). فتفوق الواقعية في مراحلها الأولى يرجع أساسا إلى دور الولايات المتحدة، التي تحولت من خطاب أخلاقي وسياسة انعزالية بين الحربين إلى سياسة تدخلية بعد الح ع ث.[15]

2- الحوار النظري الثاني هو الحوار ما بين النماذج Inter-paradigmatic وقد كان قائما بين أنصار المقاربة الكلاسيكية (التقليدية) وأنصار المنهج الأمريكي أو الكمي (السلوكية) خلال مرحلة 1950-1960، وهو نقاش ذو طبيعة منهجية وابستيمولوجية، حيث يعتقد السلوكيون أن نفس المناهج التي كشفت عن خبايا الذرة بإمكانها أن تكشف أيضا على ديناميكية السلوك المجتمعي، ويشجعون على استخدام الاحصاء وتكنلوجيا الحاسوب وانفتاح حقل العلاقات الدولية على العلوم الأخرى. وتم إدخال السلوكية في العلاقات

—[15]Steven Smith, Ken Booth And Maraysia Zalewski (Ed.), International theory: positivism and beyond, Cambridge university press, U.K, 2008,p.11.

الدولية من قبل مشروع صناعة القرار المقاربة دراسة السياسات الدولية ل ريشارد سنايدر" وزملائه "سابين، وبروك". وعموما فقد خلفت السلوكية ثورة فكرية ومعرفية مع استخدامها لمقاربات متعددة الحقول واكتشاف وحدات تحليل جديدة مثل النظام، الادراك .... وتشكيل حقول فرعية Inter-champs للبحث مثل تحليل السياسة الخارجية ، إلا أنها لم تضع حدا للمنهج التقليدي. فالتقليديون أعضاء المدرسة الانجليزية في بريطانيا أو الفرنسية مع ريمون آرون" استطاعوا جعل صوتهم مسموعا خلال الثورة السلوكية رغم هيمنتها ، واعترف السلوكيون أنه من الوهمي الاكتفاء فقط بالمعطيات الموضوعية. فالامبريقية لها حدودها. هذا الحوار انتهى بنهاية سنوات 1970 بسبب تعايش أنصار المنهج التقليدي والمنهج الإمبريقي (العلمي السلوكي). وتأكدت إخفاقات العديد من مسلمات الواقعية مع نهاية 1960 ، فقد فشلت الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية، وجاءت إشكالية الدور العسكري الذي يمثل معيار القوة عند الواقعيين (انهزام قوة عظمى أمام حرب العصابات الفيتنامية) بالاضافة إلى نمو دول أوربا واليابان رغم وضع حد لنظام الصرف الثابت ل "بروتن وودز " فإذا كان الاقتصاد لا يلعب إلا دورا ثانويا في العلاقات الدولية، فكيف لهذا الحدث أن يؤثر على السياسة الدولية وعلى النظرية ؟ وأخيرا الانقلاب على حكومة "ألاند" في الشيلي ومجيء حكومة "بينوشيه 1970-1973" والدور الكبير لوكالة الاستخبارات الأمريكية من جهة والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى في هذا الحدث، يشير إلى أهمية الفواعل غير الدولاتية وتفاعل السياسة الداخلية السياسة الخارجية،[16] وهو ما يفند مسلمة أن الدولة هي الفاعل المركزي في العلاقات الدولية. ومن هنا تظهر نقائص قدرة الواقعية لتفسير السياسة الدولية، وهو ما أدى إلى بروز مقاربتين، الأولى عبر وطنية transnational وتعرف أيضا ب "التعددية" ل "جوزيف ناي" و"جون بورتن" و "روبرت كيوهان" والثانية تشمل المقاربات الماركسية والتي توصف ب "البنيوية" structualit تدور حول مدرسة التبعية.

[16]—محمد منذر، **مرجع سابق**، ص 56.

-3- الحوار النظري الثالث هي مواجهة تتعلق بموضوع العلاقات الدولية (كعلم) ، فبينما يختصر الواقعيون تحليل العلاقات الدولية السياسية بين الدول، يقوم أنصار الاتجاه عبر القومي بتوسيع العلاقات الدولية إلى مجموعة التفاعلات فوق الحدود transfrontalieres سواء كانت من عمل الدولة أم لا، أما الماركسيون فيركزون على العلاقات بين الطبقات. لقد طرح هؤلاء الباحثون سؤالا أساسيا هو: من هي الفواعل الدولية الرئيسية؟ إلى جانب أسئلة أخرى، مثل ما هي التحديات الدولية الرئيسية ؟ ماهي المسارات والنتائج الرئيسية ؟ ما يمكن قوله أن هناك تعايشا بين هذه المقاربات والتي هي تكاملية أكثر من تنافسية، وهو ما يدل على وجود ثراء معرفي - نظري يشير إلى وجود علاقات دولية مختلفة. هذه الاتجاهات الثلاثة أصبحت فيما بعد غير متماثلة، ففي بداية 1980 شن "كينث والتز " هجوما ضد الواقعيين الجدد للتعبير عن تفوق الواقعية، وساعده في ذلك عودة الحرب الباردة. وشهدت المرحلة عودة المركزية statu- centrisme النقاش النيو واقعي والنيو ليبرالي وهو الحوار الذي سيطر على الحقل طوال سنوات 1980 في الولايات المتحدة، ونفس الشيء بالنسبة للماركسيين الذين تراجع دورهم بسقوط حائط برلين. بعد نصف قرن، عرفت كل من الواقعية والليبرالية في صورتها الجديدة "النيو" مراجعة بسبب اشتراكها في نفس المسلمات الانتولوجية للخيار العقلاني، ويبدو أن هذا "النيو-نيو" هو ما يفسر عدم قدرة علم العلاقات الدولية التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى ظهور مقاربات جديدة أدخلت إشكالية جديدة مفادها هل من الممكن تكوين معرفة علمية في العلاقات الدولية.[17]

4- الحوار النظري الرابع أدخل هذا النقاش العلاقات الدولية في مرحلو ما بعد الوضعية post-positiviste ففي مرحلة جمع بين كل من الوضعيين ومابعد الوضعيين، حسب

[17]—Scott Burchill and Andrew Link later ,Theories of international relations. Third edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005 p.6

كيوهان العقلانيين rationalistes والمتمعنين reflexivistes يجمع الأولون النيو - واقعيين والنيو - ليبراليين لسنوات 1980 المشاركين في الحوار الثالث ما بين النماذج، والذين يشتركون في نفس الفرضيات الأربعة حول الممارسة العلمية:

- لا يوجد إلا منهج واحد قابل للتطبيق في نفس الوقت على العلوم الطبيعية والاجتماعية.

- من الممكن التمييز بين الأحداث والقيم الحيادية، مقارنة مع الفرضيات التي تدرسها.

- يوجد انتظام في العالم الاجتماعي يمكن اكتشافه بفعل النظريات الاجتماعية.

- من الممكن تحديد مصداقية التفسيرات النظرية بفعل مواجهتها للأحداث الامبريقية.

هذه هي الفرضيات التي تم إعادة النظر فيها من قبل مجموعة من المنظرين لما بعد الوضعيين. فحسب المنظرين النقديين المتأثرين ب "غرامشي " ومدرسة "فراكفورت" وصولا إلى منظري ما بعد الحداثة ك "ميشال فوكو " و "جاك دريدا" وصولا إلى المدرسة النسوية ، فإن الواقع لا يوجد خارج النظرية، وهي بدورها تساهم في بناء وإعادة بناء وتحويل الواقع الذي تدرسه، كما أنه لا وجود لمعيار نظري عالمي يستطيع الحكم على مدى مصداقية العلمية. في الأخير يمكن القول أن العلاقات الدولية تدور حول ثلاثة نماذج هي المهيمنة في علم العلاقات الدولية والتي تشمل: الواقعية، الليبرالية البنائية ، كما أنه لا توجد نظرية واحدة في العلاقات الدولية بل نظريات متعددة. فعلم العلاقات الدولية حقل علمي حديث له موضوعه ومنهجه وهدفه.[18]

[18] - أنظر في هذا الصدد ، موسى الزغبي ، الجيوسياسية و العلاقات الدولية ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، 17 . 2004

-علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى:

التاريخ الدبلوماسي:إن علم العلاقات الدولية علم تجريبي فهو يبحث في الكشف عن حقيقة أو أسباب الظواهر السياسية الدولية و يحتاج إلى المعلومات التي يستقيها من التاريخ الدبلوماسي الذي يدرس تاريخ أحداث العلاقات الدولية و التي تساعد المحلل في صياغة فروض لبناء نظرياته مثال دراسة إمكانية و أفاق التعاون بين طرفين غير متساويين فرنسا و الجزائر

- علم العلاقات الدولية و القانون الدولي :

يشير القانون الدولي إلى مجموعة القواعد القانونية الوضعية والعرفية المعنية بتنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية المخاطبين بها في أوقات السلم والحرب. كما يعرف أوبنهايم Oppenheim القانون الدولي بأنه جملة القواعد العرفية والاتفاقية التي تلزم الدول في علاقاتها البينية، [19] ويذهب هوايت مان Whiteman إلى اعتبار القانون الدولي يتضمن مجموعة قواعد السلوك الدولي التي وجدت قبولا عاما من المجتمع الدولي ...وتستند هذه القواعد في الأساس على رضا المجتمعات المتمدنة. [20] من جهة أخرى يعرف بال مارغريث Ball Margaret وكيلوغ هوغ killoughhugh القانون الدولي كونه مجموعة القواعد التي هي مستندة من سلطة عليا خارجية فإنه يفشل للتجاوب مع متطلبات التعريف لأن مسألة الإرغام تبقى بشكل رئيسي متروكة للدولة المتضررة وأن ذلك يعتمد على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاء. [21]

يستعين عالم العلاقات الدولية بالقانون الدولي من أجل الكشف عن المصادر الحقيقية و الخفايا السياسية لقواعد القانون الدولي . إن القانون الدولي ما هو إلا

---

[19] - عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، عمان، 2010 ، ص26 .

[20] - أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007 ، ص70 .

[21] - البخاري عبد الله الجعلي، **القانون الدولي العام**، جامعة النيلين، الخرطوم، 1997 ، ص13.

تكريس واقع دولي هدفه الحفاظ على النظام الدولي الذي يخدم القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك يحتاج علم العلاقات الدولية إلى رصد ضخم من المعطيات المستقاة من العلوم المختلفة كالتاريخ و الاقتصاد و الجغرافيا وعلم الاجتماع و علم السياسة وحتى العلوم الطبيعية.

بناء على ذلك يتمايز القانون الدولي والعلاقات الدولية رغم الصلة الوثيقة بينهما أي أن العلاقات الدولية تهتم بما هو قائم أي بالسياسيات ومختلف السياسات التي تسهم في رسم الأحداث والوقائع الدولية لتشكل مادة أساسية لقامة وترتيب العلاقات بين الدول، بينما القانون الدولي يهتم بما ينبغي أن يكون أي بالصيغ التنظيمية للقواعد القانونية التي يفترض أن تكون السياسات الإجرائية متوافقة معها ومنضبطة بأحكامها. (22)

العلاقات الدولية وعلم السياسة : بدأ اهتمام علماء السياسة الأمريكيين بالعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أدرجت هذه المادة ضمن المناهج الجامعية. اعتبرت العلاقات الدولية جزءا من علم السياسة، الذي يركز على ظاهرة الحكم والسلطة داخل الدولة. ولذلك، «رؤيت العلاقات الدولية على أنها دراسة لظاهرة السلطة ضمن الإطار العالمي.

يتوافق هذا الفهم مع آراء بعض المفكرين الذين يرون أن كلا العلمين يدرسان ظاهرة الصراع على السلطة، ولكن الاختلاف يكمن في السياق الذي يحدث فيه هذا الصراع. علم السياسة يهتم بالصراع على السلطة داخل المجتمع الوطني، بينما يتناول علم العلاقات الدولية هذا الصراع ضمن المجتمع الدولي.[23]

---

(22) - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق ، ص 27.

(23) - خليل حسين، **العلاقات الدولية :النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 ، ص95.

ينتمي علم العلاقات الدولية إلى مجموعة علوم السياسة، حيث يركز جميعها على الظواهر السياسية. ويشترك علم العلاقات الدولية في مادته الأساسية مع هذه العلوم، وهي مفهوم السلطة. فبينما يدرس علم السياسة السلطة السياسية وعلاقاتها بالقوى داخل الدولة، يتناول علم العلاقات الدولية تحليل علاقات السلطات القومية بعضها ببعض، باعتبارها علاقات قوى تتفاعل في الساحة الدولية.[24]

- علم العلاقات الدولية و الجيوبولتيك: الجيوبولتيك هو دراسة الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل سياسة الدول فهي تحدد إستراتيجية ودبلوماسية الدول .

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف في العلاقات الدولية

تعريف الفاعل الدولي International Actor:

يعرف معجم اللغة الفرنسية روبيير الفاعل بأنه كل شخص يساهم بنشاط وأفعال ويضطلع بدور مهم، أما في مجال العلاقات الدولية ترد كلمة فاعل بأنه كل سلطة وكل مجموعة وحتى كل شخص قادر على أن يضطلع بدور ما.

[24] - محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، د.س.ن، ص ص- 84 .

ويقصد بالفاعل الدولي كل شخص أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يؤدي دورا في المسرح الدولي، فيعد فاعل دولي كل من يملك تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار، ويمكن أن نعد الفاعلين الدوليين هم الكيانات التي تتجاوز فعلها نطاق حدود الدولة، ومن ثم تشارك بشكل ناشط في العلاقات والاتصالات التي تتخطى الحدود.[25]

أولا- الدول كأطراف متميزة وأساسية في العلاقات الدولية

مفهوم الدولة

ترددت كلمة الدولة على لسان الكثيرين، دون أن يحددوا مضمونها بشكل دقيق، فالتكنوقراطيون يدعون بأنهم يستطيعون إدارتها والاستفادة من خدماتها، والسياسيون يعتقدون بأن لا أحد يستطيع تدبير أمورها، أما اللبيراليون يتطلعون إلى الدور الذي يجب أن تؤديه وهو أن تكون فاصلة في النزاع الإنساني، أما فقهاء القانون والسياسة، فكانوا أكثر واقعية وعلمية في تعريفهم للدولة استنادا إلى الموضوعية والاستقلالية الفكرية في الفهم العلمي المجرد للظواهر.[26]

وفي سياق تعريف الدولة لم يتفق فقهاء القانون وعلماء السياسة على تعريف موحد، لذلك سنتطرق إلى أهم ما ورد في الفكر السياسي والقانوني بخصوص مفهوم الدولة.

- تعريف كالري دي مالبيرجCarre De Malberg للدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين، تحت تنظيم خاص، يعطى جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه.

---

[25]—عبد الصمد بازغ، **بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة**. أنظرا الرابط: www.ahewar.org

[26]- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**.ط7(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010)، ص 13.

- تعريف ج جيكول J. Gicquel للدولة بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة.

- تعريف الفقيه الانجليزي بارتلمي Barthelemy بأن الدولة هي مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين.[27]

- تعريف الأستاذ محسن خليل الدولة بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معيننا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.[28]

- تعريف الأستاذ سليمان الطماوي للدولة بأنها مجموع كبير من الناس يقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما معينا، وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي.[29]

-تعريف الأستاذ مصطفى أبو زيد فهمي للدولية بأنها هي التشخيص القانوني لشعب ما يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة سياسية ذات سيادة.

- تعريف الأستاذ كمال الغالي للدولة بأنها مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين وتخضع لسلطة عامة منظمة.[30]

بعد عرض مختلف التعريفات التي وردت بشأن الدولة، يمكن أن نقول بأن الدولة مهما اختلفت تعريفاتها، فإنها تمثل بصورة عامة مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما

---

[27]- المرجع نفسه، ص14.

[28]- محسن خليل، **السياسية والقانون الدستوري، ج1: النظم السياسية**.(بيروت: دار النهضة العربية، 1972)، ص22.

[29]- سليمان الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.(القاهرة:.....،1988)، ص19.

[30]- كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. (دمشق: مطبعة الداودي، 1985)، ص12.

جغرافيا معينا بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.

ثانيا- أركان الدولة

- الشعب: يمثل الشعب ركن أساسي من أركان الدولة الثلاث، فالشعب ظاهرة سياسية يعيش على أرض معينة ويخضع لسلطة سياسية، وقد تتوافر ظاهرة أخرى هي الظاهرة الاجتماعية، ويقصد بها توافر روابط معينة بين أفراد هذا الشعب أساسها مقومات مشتركة من الأصل والدين واللغة والتاريخ، وغالبا ما يسود بين أفراد الشعب الواحد الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة والدين أو غيرها من العوامل، ولكن هذا ليس شرطا أساسيا، لأن الدولة يمكن أن تحتوي على عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة، في الأصل أو اللغة والدين أو التقاليد الذي يثير مشكلة الأقليات.

لذلك يجب التمييز بين المفهوم الاجتماعي للشعب والمفهوم السياسي له، فالأول يقصد به مجموعة من الأفراد الخاضعين لسلطة الدولة والمتمتعين بجنسيتها، دون اعتبار لسنهم ولمدى قدرتهم على إجراء التصرفات القانونية والسياسية، بينما المعنى السياسي للشعب يعني كل المواطنين الذين يحق لهم المشاركة السياسية في تسيير أمور الدولة، أي كل الذين يتمتعون بحق الانتخاب.[31]

- الإقليم: يستقر الشعب على إقليم محدد، يشمل عادة رقعة من الأرض ومساحة مائية وفضاء جوي يعلو الأرض والماء، لذلك فالقبائل التي تنتقل من مكان إلى آخر لا تعبر دولا، فالإقليم عنصرا أساسيا من عناصر الدولة ومن دونه لا يمكن تأسيس دولة.

فالإقليم يجب أن يكون محددا، ولا يهم إن كانت هذه الحدود طبيعية كالبحار والجبال والأنهار أو حدود اصطناعية كالأسوار أو علامات مميزة، أو تكون حسابية

[31]- ابراهيم شيحا، **مبادئ الأنظمة السياسية: الدول والحكومات**.(بيروت:.....،1982)، ص17.

كخطوط الطول ودوائر العرض، ولا يشترط أن يكون متصلا أو منفصلا، أو يكون على درجة معينة من الاتساع أو القلة.[32]

ويتكون الإقليم باعتباره ركن أساسي في قيام أي دولة مما يلي:

- اليابسة: هي مساحة من الأرض تعرف بالإقليم الأرضي، وحدود هذا الإقليم له أهميته القانونية في تحديد قدرة الدولة على ممارسة سيادتها، ويحدد الإقليم الأرضي بالحدود الطبيعية والحدود الصناعية وكذلك الحدود الوهمية كما سبق وأن أشرنا.

- الإقليم المائي: هو جزء من البحار الملاصقة لحدود الدولة، إضافة إلى ما يوجد داخل هذه الدولة من انهار وبحيرات، وقد شهد الفقه خلافا حول مساحة الإقليم المائي بين من يحددها بخمسين ميلا ومن يقر بستة أميال وآخر يحددها باثني عشر ميلا.

-الإقليم الجوي: يتعلق الإقليم الجوي بالفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم البري والإقليم البحري، والدولة تمارس سلطانها في هذا الجزء من الإقليم دون التقيد بارتفاع محدد. فالإقليم بصفة عامة، يعد بمثابة المنطقة الجغرافية التي تستطيع السلطة استعمال سلطتها عليها دون غيرها، أو هو المجال الذي يتحدد فيه سلطان الدولة، في إطار ما يسمى بنظرية النطاق.[33]

- السلطة: إن السلطة هي الركن الثالث بالنسبة لتأسيس الدولة، يشير إلى الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة شؤون الحكم، وتنظيم العلاقات مع الشعب، وتسيير الاقتصاد وغدارة سياساتها الخارجية، وحماية الدولة والدفاع عن سيادتها، وتعد السلطة هي أهم عناصر تكوين الدولة، مما فرض على الفقه أن يعتبر الدولة تنظيم لسلطة القهر، وهي

---

[32]- السعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنةج1**،ط2.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2004)، ص69.

[33]- ثروت بدوي، **النظم السياسية: النظرية العامة للنظم السياسية**. ج1 (القاهرة: دار النهضة العربية،1986)، ص 30.

عنوان للسلطة المطلقة، لذلك فالسلطة كعنصر من عناصر تكوين الدولة هي أصلية، ولا تنبع من سلطات أخرى، ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة، على خلاف السلطات الأخرى التي تنظم جانب معين من حياة الأشخاص.[34]

إن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي التي من خلالها تتمكن الدولة من القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، ما يفرض عليها التمتع بالقوة أو القهر والاستحواذ عليها لوحدها، على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها، وتنظيم أمورها بما يتماشى والصالح العام.

تتميز السلطة السياسية بأنها عامة وليست خاصة، وتشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ...الخ وكذلك كونها تسمو عن جميع السلطات الأخرى ويخضع لها جميع أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، وهي الوحيدة المخولة بتشريع القوانين والأنظمة اللازمة لتحقيق الصالح العام، كما أنها هي الوحيدة المخولة بالتعامل مع الدول والمنظمات الدولية في العالم باعتبارها شخصية دولية.[35]

ثالثا- خصائص الدولة

- **السيادة:** يشير مفهوم السيادة إلى عدم الخضوع إلى أي سلطة أخرى على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك من غير المعقول تصور سلطة فوق سلطة الدولة، أما سلطات الحكومات المحلية فهي تخضع لسلطة الدولة، وبالتالي فهي خاضعة لسيادة الدولة، وللسيادة جانبين:

- السيادة الداخلية: تتعلق بامتلاك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها، وهي شرعية وواجبة لها حق سن القوانين وفرضها بمختلف الوسائل.

---

[34]- محود حافظ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.(بيروت: دار النهضة العربية، 1976)، ص12.

[35]- قحطان أحمد الحمداني،مرجع سابق، ص167.

- السيادة الخارجية: هي استقلال الدولة فعليا وقانونيا عن سيطرة أي دولة أخرى، واعتراف الدول بها وحقها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية.

وتتميز السيادة بكونها غير مرتبطة بالغير ودائمة ملازمة لحياة الدولة، كما أنها غير قابلة للتجزئة والتقسيم، على الرغم من تعدد هيئاتها الرسمية وغير الرسمية، وهي أصلية غير قابلة للتنازل، وللسيادة في هذا الإطار عدة مظاهر:[36]

- السيادة القانونية: هي التي يخولها الدستور لشخص أو هيئة تطبق القانون والقواعد.
- السيادة السياسية: هي سيادة الشعب ومجموعة القوى التي تساند القانون وتكفل تنفيذه واحترامه، فالشعب المصدر الأول والأخير لكل سلطة.
- السيادة الشعبية: يشير إلى أن الشعب هو من يمنح الثقة للحكومة والاستمرار في الحكم، أو يلجأ إلى الثورة أو العنف لمواجهة تعسف الحكومة، فالإرادة الشعبية تفترض تحقيق مصالحها والتعبير عنا بوسائل مختلفة.

- الشخصية المعنوية:

الشخص المعنوي هو شخص قانوني متميز على الآدميين بأنه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. ويقصد بالشخصية المعنوية للدولة، أهلية الدولة لاكتساب الحقوق و التحمل بالالتزامات التي يفرضها القانون، بمعنى أهلية الوجوب و أهلية الأداء. وهذا يعني أن شخصيتها منفصلة عن شخصيات الأفراد المكونين للدولة سواء الذين يمارسون السلطة و الحكم فيها أو المحكومين و هذا ما دفع بعض الفقهاء إلى تعريف

[36]- المرجع نفسه، ص168.

الدولة بأنها تشخيص القانوني للأمة.

و لقد ذهب بعض الفقهاء إلى إنكار الشخصية للدولة و البض الآخر إلى إثباتها.[37]

- إنكار الشخصية المعنوية للدولة: يذهب أصحاب هذا الفريق إلى إنكار الشخصية المعنوية للدولة لأنهم يعتبرون الدولة على أنها ظاهرة اجتماعية موجودة بانقسام فئتين حاكمة و محكومة و فالفئة الأولى هي التي تضع القوانين و الثانية تخضع لتلك القوانين و لسلطتها. ومنهم من ذهب إلى القول جيز G Jeze أنه لم يتناول طعامه مع شخص معنوي jen'ai jamais déjeuné avec une personne morale و أما G.Scello فإنه يرى أن الدولة مجرد جهاز المرافق يعمل في خدمة الجماعة، و كذلك النمساوي كلسن الذي يرى أن الدولة مجموعة من القواعد القانونية الآمرة، و بالتالي يرفض كل من هؤلاء الفقهاء فكرة الشخصية المعنوية للدولة ،و منهم أيضا منيرى و على رأسهم (روزنبرج) أن الشعب محور النظام السياسي و ، ذلك أنه هو الذي ينشئ الدولة ويفرض القانون و يمنح السلطة الفوهرر Fûhrer رمز الحدة العرقية الذي يقود المجتمع إلى مثله الأعلى المتمثل في السواد الجنس الآري ، و أما الماركسية يرون أن الدولة هي جهاز يخدم الطبقة المستغلة و إجبار الطبقة الكادحة على قبول المر الواقع و هذا كله ما هو إلى حيلة وبالتالي هذا الفريق أيضا يرفض الفقهاء فكرة الشخصية المعنوية للدولة بحجة أن الطبقية و الاستبداد الطبقة الحاكم على المحكومة و لكن العيب في الأشخاص و ليس في الفكرة

- تأييد الشخصية المعنوية للدولة: يعترف الكثير من الفقهاء بالشخصية المعنوية للدولة مثلها مثل المنضمات والجمعيات و المؤسسات ... و منه فتمتع الدولة للشخصية المعنوية يمنحها القدرة على التمتع بالحقوق و التحمل بالالتزامات بموجب القانون الوضعي.

---

[37]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**.ط1(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص35.

تعد الدولة فاعل أساسي مؤثر في السياسة الدولية، اعتبارا لتمتعها بالسيادة الكاملة وعدم تبعيتها لأي سلطة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويرتبط بخاصية السيادة جملة من الحقوق على سبيل المثال منها، الحق في الوجود، الحق في الاستقلال، الشخصية القانونية، والحق في المساواة من الناحية القانونية.

وتصنف الدول وفقا لمتغير القوة إلى عدة أصناف، هي كما يلي؛[38]

-دول عظمى: تعتبر أقوى الدول باعتبارها تمتلك مقومات القوة، خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، في ظل قلة اعتمادها على الموارد الأولية للدول الأجنبية.

-دول كبرى: تتعلق بالدول الراغبة في القيام بور عالمي، غير أن امكانياتها لا تسمح لها بالقيام بذلك إلا في بعض المجالات.

-دول متوسطة: تعتبر دول تمتلك بعض الامكانيات التي تؤلها لتؤدي دورا اقليميا.

-دول صغرى تعني دول لها دور محلي محدود في محاولتها الحفاظ على استقلال وحماية حدودها من أي اعتداء خارجي.

رابعا- وظائف الدولة

الدولة هي المؤسسة السياسية والحكومية التي تتولى إدارة شؤون المجتمع في إطار معين تعمل الدولة على تحقيق مصلحة الشعب وتعزيز رفاهيته من خلال توفير الخدمات العامة والحماية والأمن. وتقوم الدولة بأداء العديد من الوظائف المهمة لتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الوظائف.

[38]—سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص53.

- الحفاظ على الأمن والدفاع: تعتبر الدولة المسؤولة عن حماية المجتمع والدفاع عنه من أي تهديدات داخلية أو خارجية. تشمل هذه الوظيفة تنظيم القوات المسلحة وتطوير قدرات الدفاع وتوفير الأمن العام.

- تشريع القوانين وتنفيذها: تقوم الدولة بوضع القوانين التي تنظم الحياة العامة وتحقق العدالة وتضمن حقوق وحريات المواطنين. وتتولى الدولة أيضا تنفيذ القوانين وفرض العقوبات في حالة انتهاكها

-توفير الخدمات العامة: تعمل الدولة على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والنقل، والإسكان، والكهرباء، والماء، والصرف الصحي. تهدف هذه الخدمات إلى تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات المجتمع.

- التنظيم الاقتصادي: تلعب الدولة دورا هاما في تنظيم النظام الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية. يتضمن ذلك وضع السياسات الاقتصادية والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي.

-الرقابة ومكافحة الفساد: تقوم الدولة بمراقبة القطاعات المختلفة وتطبيق القوانين واللوائح لمنع الفساد والاحتيال وضمان نزاهة العمل الحكومي واستخدام الأموال العامة بشكل فعال ومسؤول.

-الدبلوماسية والعلاقات الخارجية: تتعامل الدولة مع المجتمع الدولي وتمثل مصالحها في العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. تعمل الدولة على بناء التحالفات والشراكات وتعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل التجارة والأمن والتنمية.[39]

خامسا- النظريات المفسرة لنشأة الدولة

[39]- أندري هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**.ج1 تر: علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد(بيروت: الدار الأهلية، 1977)، ص89.

النظريات التيوقراطية: إن نظرية النشأة الإلهية ترتكز فكرتها على أن الله هو الذي خلق الدولة وهو الذي اصطفى بأحكامها واختارهم وفوضهم للحكم والسلطان فهم يحكمون بتفويض الله لأنهم ظل الله في أرضه ولا مسؤولية عليهم إلا أمام الله.. كما أن هذه النظرية سادت في العصور الوسطى سواء أكانت تدعم سلطان الكنيسة أو سلطان المطلق للملوك والأباطرة، فهي أيضا نظرية التي قام عليها الحكم الثيوقراطي وكان لهذه النظرية اثر كبير في الحياة السياسية وأيضا في العلاقة بين الحكام والمحكومين، ففي مصر كانوا يعتقدون أن فرعون الإله وربما اعتقد أن هو الإله وكان الأثر في ذلك اصطباغ هذا المنصب واستبقت معه الدولة بطبقة القديسين وانعكست من ثم على العلاقة بين الحاكم والمحكومين فلم يجد فرعون مانع من أن يمنعها واليهود ذهبوا إلى الله تعالى وهو الذي يختار الملوك ولا شك أن هذه النظرية أضفت على الحاكم والدولة صفة الفراسة.

نظرية التطور العائلي: هذه النظرية التي قالها أرسطو قديما وحديثا جان بودان وتدور حول اختيار العائلة البشرية النواة الأولى لدولته بكنها لم تكن في الدولة بل تطورت إلى القبيلة وحاضرة او مدينة وتعتمد على أن الإنسان مدني بطبعه كما قال أرسطو .وهذا الكلام في الحقيقة له وجاهة شكلية او صورية وهي في نظرية داروين الانتقال من حيوان إلى الإنسان وفي نظرية أرسطو هي الانتقال من مجتمع غير سياسي إلى دولة ومن معترفيها جوليان مكسلي الذي يعتبر احد علماء الدورانية ونكرها على داروين، فالأسرة مجتمع صغير والقبيلة مجتمع كبير والعائلة مجتمع متوسط وفوق القبيلة هناك شعوب.

نظرية القوة والصراع: إن نظرية القوة والصراع تقوم على فكرة أن الدولة جوهرها السلطة، وجوهر السلطة القوة والإكراه وعليه فالدولة قيامها على القوة والغلبة والإكراه، ويرد أصحابها إلى نشأة الدولة إلى الصراعات بين الجماعات البشرية التي لم يكن بحكمها سوى التقاليد والأعراف وفي النهاية أدى هذا الصراع خضوع جماعات من البشر لسلطان جماعة وحكمها فانقسم الناس إلى حكام ومحكومين ومن هنا نشأت

الدولة فهي نتيجة لخضوع الضعيف للقوية. وهذه النظرية لم تكن سوى محاولة لدعم السلطة المطلقة ونظام الحكم المطلق التي تمتد الدعوة اليه في وقت كان الصراع محتدم بين السلطة الدينية.[40]

نظرية النشأة الفوقية: إن نظرية البنية الفوقية الطارئة والذي جاء بها كارل ماركس، حيث يرى كارل أن الدولة هي بنية فوقية طارئة ونشوئها جاء نتيجة للصراع الطبقي من ثم بقائها مربوط بهذا الصراع. بحيث برر أن وجود الدولة قائم على البطش والقمع، بالتالي تكون بنية فوقية قمعية تسيطر بها الطبقة المسيطرة (البرجوازية) على الطبقة المستضعفة (البروليتاريا)، إذا هذه النظرية قائمة على الصراع الطبقي وهو سبب نشأتها.

نظرية العقد الاجتماعي:تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أشهر النظريات التي فسر بها أصل نشوء الدولة وفكرة النشأة العقدية تنتسب إلى ثلاثة من الفلاسفة الكبار هم توماس هوبز، وجون لوك، وجاك جان روسو، وريتشارد هوكر الذي وضع كتاب قوانين الحكومة المدنية وصف في نهاية القرن السادس عشر وقال فيه أن العقل هو الذي يقود إلى التكوين المجتمعات لأن الناس يميلون إلى الإجماع والاختلاط والمجتمع مستحيل وجوده أو استمراره بدون حكم والحكم يحتاج لقيامه توافر القانون، وكل حاكم لديه رأي مختلف لكنهم متفقون على أصل الفكرة أصل الفكرة هو أن الدولة نشأت بطريقة عقدية إرادية ومن ثم اجتماعيا لكنهم كانوا مختلفين في التفاصيل فتوماس هوبز كان يرى أن الناس يعيشون في حالة بدائية وحشية وأن الإنسان يتحرك ويسعى بغريزة المحافظة على الذات، أما جان جاك روسو اتفق مع لوك في وصف الحالة الطبيعية للإنسان مثل قيام الدولة لكن خالفه في العقد.[41]

---

[40]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات**، (القاهرة: النهضة العربية، 2002)، ص59.

[41]-هشام الشاوي، **مقدمة في علم السياسة**، (بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1982)، ص97..

سادسا- أشكال الدولة

معيار التصنيف	النوع	الخصائص
معيار السيادة	دول كاملة السيادة	الدولة التي تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية بحيث لا تخضع في إدارة شئونها في الداخل والخارج لرقابة أو تبعية، ويترتب على ذلك أن الدولة كاملة السيادة تكون مطلقة الحرية في وضع دستورها وفى تعديله وفى اختيار نظام الحكم الذي ترتضيه لنفسها دون تدخل من أي سلطة أخرى إلا ما تفرضه عليها قواعد القانون الدولي العام، وما قد تفرضه هي على نفسها من التزامات بمقتضى معاهدات تبرمها بمحض إرادتها
	الدولة ناقصة السيادة	يقصد بالدولة ناقصة السيادة هي التي لا يكون لها مطلق الحرية في ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة أخرى أو لخضوعها كمنظمة دولية كالأمم

		المتحدة، وتنقسم الدول ناقصة السيادة إلى ثلاث فئات: دول محمية، ودول تابعة، ودول مشمولة بإشراف منظمة دولية.
البنية السياسية والدستورية	الدولة البسيطة أو الموحدة	وهي تلك الدولة التي تظهر كوحدة واحدة من الناحيتين الخارجية والداخلية، وتتميز بهيئة واحدة تدير شئونها الخارجية وبوحدة في نظام الحكم السياسي ودستور واحد يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة، وسلطة تشريعية واحدة تختص بمباشرة الوظيفة التشريعية، وسلطة تنفيذية واحدة يخضع لها جميع أفراد الدولة على السواء فيما تتخذه من قرارات وسلطة قضائية واحدة يلجا إليها أفراد الدولة في منازعاتهم
	الدولة المركبة	**الاتحاد الشخصي**
		الاتحاد الفعلي والحقيقي
		الاتحاد التعاهدي أو

		الكونفدرالي
		الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

ثانيا-المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية:

النظام الدولي وفواعله: يتعلق النظام الدولي بمجموعة القواعد والمعايير والأطراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية ، والنظام نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، يتضمن المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات والأنظمة السياسية الدولية، ويشير إلى مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول، وتشمل قواعدها ومبادئها واعرافها الأساسية، إذ يمكن بناء مجموعة من التحالفات والمنظمات والقواعد والمعايير.[1]

كما يعرف النظام الدولي في كتاب سوسيولوجيا العلاقات الدولية لمارسيل ميرل بأنه مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الفاعل الدولي يقصد به كل من له تأثير على المصالح والقيم خارج الحدود سواء كان هيئة أو سلطة أو جهاز أو جماعة أو أفراد، فهذه الفواعل بإمكانها التأثير على الوضع الدولي، من خلال القيام بأفعال واتخاذ قرار محدود التأثير على قرارات وأفعال محددة.

---

[1]—مايكل جي مازار وآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**.ط7(: راند كوربورايشن،2016)، ص 107.

[2]—مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**.ط7(الأردن: دار الثقافةللنشر والتوزيع والتوزيع،2010)، ص 13.

المنظمة الدولية: تعرف المنظمة الدولية بأنها هيئة دولية تنشئها الدول لممارسة اختصاصات دولية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما تعني المنظمة الدوليةهيئة قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول ذات السيادة والإرادة الحرة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، يقتضي نشاطها ونظامها الداخلي عدم التعارض مع القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة، ويذهب الفقيه الغنيمي إلى تعريف المنظمة الدولية استنادا إلى العناصر المكونة لها، حيث يتوقف عليها وجود المنظمة، وانعدامها يعني عدم إمكانية وجود المنظمة، فهي الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقل، ويتجسد نشاطها من خلال أجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة، ولا يشترط أن تكون الدول فقط مؤسسة للمنظمة، فقد يؤسسها الأفراد والجماعات، وتقوم المنظمة على عنصر التنظيم من خلال التمتع القانوني بالحقوق والالتزام بالواجبات، ويعتمد ذلك على الإرادة الذاتية التي تمنح للمنظمة قدرة على التعبير المستقل عن آراء الدولة المكونة لها.[1]

وترتكز المنظمة على مجموعة من المرتكزات والأسس، تتمثل فيما يلي:[2]

-اتفاقية قانونية تؤسسها وتثبت وجودها؛

-الإرادة الذاتية الحرة للدول المؤسسة للمنظمة؛

-هيكلة أمانة عامة للمنظمة تسهر على تسيير شؤون وإدارة المنظمة من خلال ممثلي الدول الأعضاء؛

---

[1]–جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية: دراسة فقهية تأصيلية للنظريات العامة للتنظيم الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية**.ط6(القاهرة: دار النهضة العربية،1995)، ص ص 7-8.

[2]–رشيد مهنا فخري، **المنظمات الدولية**.ط2(بغداد: مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع،2013)، ص 09.

-التمتع بالشخصية القانونية التي تؤهلها لاكتساب الاعتراف الدولي كفاعل وكشخص من أشخاص القانون الدولي؛

-النشاط واستمرار المنظمة بعد التأسيس؛

-التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها والمساهمة في تمويل نفقاتها؛

-الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات، مما يكسبها القدرة على التأثير في السياسة الدولية؛

-المشاركة الطوعية والاختيارية قصد الحصول على عضوية المنظمة الدولية، والتي تتلاءم مع احتياجاتها وأهدافها للدول المنسجمة مع التوجه العام للمنظمة؛

-تمارس المنظمة الدولية صلاحياتها من خلال أجهزتها وفق ما تسمح به الدول الأعضاء.

-أداء وظائف المنظمة الدولية مرتبط بوجود هيكل مؤسساتي ملائم، يتوافق وينسجم مع أهداف الدول أعضاء المنظمة.

-التوازن بين التمتع بالحقوق وأداء الالتزامات، وأي خلل غير طرفي هذه المعادلة يؤثر على استقرار واستمرار هذه المنظمة.

تصنيف المنظمات الدولية: صنف القانون الدولي المنظمات الدولية بناء على عدة معايير، منها؛ نطاق العضوية، الاختصاص، نوعية الأعضاء.

أ-حسب نطاق العضوية: تصنف حسب هذا المعيار إلى:

-منظمات عالمية: تفتح فيها العضوية لكل دول العالم التي لديها رغبة في الانضمام اذا توافرت فيها شرط الانضمام المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وقد يفرض الوضع القانوني لدولة معينة عدم الانضمام للمنظمة الدولية.[1]

-منظمات إقليمية: هي المنظمات التي يكون فيها الانضمام محصورا في عدد معين من الدول، وهذا مرتبط إما بنطاق اختصاصها، أو الرقعة الجغرافية، أو أساس قومي، أو أمني أو ديني، وتعد شروط الانضمام فيها أمرا مهما مقارنة بالمنظمات العالمية.

ب- حسب معيار الاختصاص[2]

-منظمات عامة: يشمل اختصاص مظاهره عديدة في العلاقات الدولية والتي تمس مصالح كل الدول وأمنها وسيادتها، كما أنها تهتم بمواضيع أخرى كالتعاون السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

-منظمات متخصصة: ويقتصر اختصاصها على قطاع واحد من قطاعات الحياة الدولية، قد تكون عالمية أو إقليمية، فهناك منظمات متخصصة في النقل والمواصلات، والاقتصاد والصحة.

ج- حسب معيار نوعية العضوية: تنقسم إلى؛

-منظمات حكومية: تضم في عضويتها الدول ذات السيادة مثل الأمم المتحدة.

-منظمات غير حكومية: تنشأ عن طريق الأفراد أو الجماعات فأعضاؤها ليسوا من الدول أو الحكومات ذات السيادة، وقد تؤسس بغرض الدفاع عن المصالح الخاصة، وقد

---

[1]—محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**.(الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،1994)، ص101.

[2]—فيليب برابار ومحمد رضا جلبلي، تر: حنان فوزي حمدان. **العلاقات الدولية**.ط2(بيروت: دار وكتبة هلال،2009)، ص 49.

تحصل بعض المنظمات على الصفة الاستشارية لدى المنظمات الحكومية كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود.....[1]

ثالثا-الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية

يتميز المجتمع الدولي بوجود وحدات سياسية فريدة من نوعها، من حيث كونها تمثل سلطة تختلف عن سلطة الدولة، **فالفاتيكان** عبارة عن أصغر دولة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وهي على الرغم من ذلك تمارس سلطة روحية على ما يقارب مليار ومئتي مليون مسيحي كاثوليكي في العالم، وعلى الرغم من الثورات الأوروبية التي قضت على سلطة الكنيسة، وأفضت إلى فصل الدين عن الدولة، إلا أنه من الصعب فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية، فالروابط بين الكنيسة الكاثوليكية واتباعها من المواطنين وصناع القرار، جعلت من مواقف الفاتيكان سلطة فعلية على أرض الواقع، أين يصعب على الدولة المسيحية من مخالفة آراء ومواقف الفاتيكان مثلما يصعب عليها تجاوزها ونقدها.

السلطة الفلسطينية: تشكل السلطة الفلسطينية نموذج متفرد في العلاقات الدولية، حيث كان يتم تناولها سابقا في إطار حركات التحرر الوطنية، والتي كانت تعتبر فاعلا عمليا في العلاقات الدولية ابان فترة الحروب ضد الاستعمار، ثم نتاج الوضع الخاص الذي أضحت تتمتع به السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات الوضع النهائي المبرمة مع الاحتلال الإسرائيلي.

حركات التحرر الوطنية: يقصد بحركات التحرر الوطنية جماعات من الأفراد منظمة بشكل معين، تتبنى الكفاح المسلح من أجل تيس دولة مستقلة، وقد انتشرت في النصف الثاني من القرن العشرين واستقلال أغلب الشعوب المستعمرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس ضروريا حيازة حركات التحرر الوطنية على سلطة فعالة على كافة أرجاء الأقاليم

[1]—جعفر عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 19..

التي تطالب به، وكمثال على ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لا تمتلك السيطرة على أي جزء من أرض فلسطين التي تطالب بها قبل اتفاقيات السلام، ومع ذلك اعتبرت بمثابة حركة تحرر وطنية، فالأساس هو الحصول على الاعتراف وليس الإقليم.[1]

الرأي العام العالمي: يتعلق مفهوم الرأي العام العالمي حسب مينار بمجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة، وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية.[2] ويعرف حسب فلوريد أولبورت بأنه تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه اليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة...بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمراريتهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ اجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده.[3]

كما يعبر الرأي العام العالمي الرأي الذي يتجاوز الحدود القومية للدولة، ويخلق شبه إجماع بين أفراد الأمم المختلفة، أي خلق موقف موحد حول بعض القضايا الدولية الأساسية المشتركة التي تهم الإنسانية، وأن هذا الرأي أو الموقف الموحد حول قضية ما في وقت واحد، وهو الذي يطلق عليه الضمير العالمي، وهو موقف يؤثر بدرجات متفاوتة في وحدات المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف إيجابية من القضايا التي تشغل اهتمام الرأي العام العالمي.[4]

يمكن في هذا الشأن أن نميز بين عدة أصناف للرأي العام العالمي، وهي كما يلي؛

---

[1]—سهام سليماني،محاضرات في مدخل للعلاقات الدولية. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثاني جذع مشترك علوم سياسية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، 2020-2021، ص29.

[2]—ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**.(الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص127.

[3]—المرجع نفسه، ص128.

[4]—بوعكاكة صليحة، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. (فاس: انفوبرانت للطباعة والنشر، 2017)، ص 73..

-الرأي العام العالمي الرسمي: هوكل ما يصدر عن الحكام وكل قنوات الحكم الرسمية، وهذا النوع يفرز آثارا ذات أهمية كبرى على مجرى الأحداث العالمية.،

-الرأي العام العالمي التلقائي أو العفوي: ينتج عن تقاطع آراء وأفكار عدة شعوب تنتمي إلى بلدان متعددة، يتميز بضعف التأثير في المسرح الدولي والعلاقات الدولية.

-الرأي العام العالمي النشيط أو النضالي: يتبلور نتيجة حراك سياسي وجمعوي يتميز بقلة العدد وفاعلية النشاط النضالي، تستمد قوتها من قدرتها العالية على التعبئة الشعبية.

ويمكن أن نرصد أهمية الرأي العام العالمي في مدى تأثيره في وحدات النظام الدولي عندما تنتهج حكومة أية دولة سلوك ما على المسرح الدولي، أو عندما تعلن عن سياسة معينة يتعارضان مع القيم الإنسانية والأعراف الدولية، في هاتين الحالتين فإن الرأي العام العالمي سوف يتدخل لاتخاذ موقف موحد ومشترك ضد تلك الدولة، محاولا ممارسة الضغط عليها بوسائله وقنواته الخاصة، لكي تتراجع عن سياساتها وموقفها المعلنة.[1]

رابعا- القوى والفواعل عبر وطنية كفواعل قوية في المسرح الدولي

المنظمات غير الحكومية: ارتبط معنى المنظمات غير الحكومية بالعديد من المفاهيم والتصورات، فمنها من تناولها من خلال طبيعة هذه البنى عبر تركيزه على نوع النشاط ومجال اختصاصها الوظيفي، غير آن التعريف الأكثر شمولية والماما بها، هو تعريف البنك الدول الذي عرفها بأنها مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات والتي تهدف أساسا إلى تحقيق غايات إنسانية أو تعاونية دون الأهداف

[1]—عمار بن سلطان، مدخل إلى العلاقات الدولية. (فاس: انفوبرانت للطباعة والنشر، 2017)، ص62.

الربحية.[1] كما يعرفها مارسيل ميرل بأنها كل تجمع أو رابطة أو حركة أو مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة لتحقيق أهداف غير ربحية، ومن مميزاتها المبادرة الخاصة وتأسيسها يتم خارج إطار التوجه الحكومي وتعبر عن تضامن غير قومي.[2]

ارتبط تطور المنظمات غير الحكومية حسب ريتشارد توماس ديفيس بخمس فئات من العوامل، نذكرها فيما يلي:

-الثورة التكنولوجية والمعلوماتية خاصة في مجال الاتصال والنقل؛

-نمو الاقتصاد العالمي، إذ يمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين زيادة مستويات تعمق العولمة وبين توسع المجتمع المدني عبر القومي.

-العوامل الاجتماعية المتمثلة في التغيرات الديمغرافية مثل النمو الحضري والتغيرات الفكرية المتمثلة في تشكل وعي عالمي بالقضايا العالمية.

-تأثيرات القضايا السياسية العالمية كالدمقرطة والسلام الدولي والبيئة وحقوق الإنسان، والتي أصبحت قضايا سياسية عبر قومية بالدرجة الأولى، وما صاحبها من تطور لقواعد القانون الدولي والمعايير الدولية الخاصة بتلك القضايا.

---

[1]– Gilbert gagne, International trade rules and states ;enhanced authority for the WTO, in ; Non state actors and authority in the global system, eds ; Andreas Bielfer, Richard Higgot, geoffery Undehill(UK ; Routledge, 2004), p244.

[2]– مارسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص 381.

-العوامل الداخلية المتمثلة في خصائص تلك المنظمات، أي درجة الوحدة والتنسيق فيما بينها وطبيعة أهدافها، والتي يمكن أن تتسبب في توسع أو تراجع حجم قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية.[1]

أصناف المنظمات غير الحكومية: [2]وردت العديد من التصنيفات للمنظمات غير الحكومية تبعا للمعايير المعتمدة، غير أن ذلك لا ينفي وجود إجماع حول معيارين واضحين للتصنيف هما؛ معيار التوجه والعمل، والمعيار الثاني هو النطاق الموضوع والحجم والمجال الجغرافي.

أ-معيار التوجه والعمل: وردت عدة أصناف في هذا الشأن:

-منظمات غير حكومية ذات توجه خيري: وتعني المنظمات ذات الأنشطة الموجهة نحو تلبية احتياجات الفقراء، وكذلك أنشطة الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية والأزمات.

-منظمات ذات توجه خدماتي: تعمل على تقديم أنشطة خدماتية مثل الصحة، التخطيط الأسري، الخدمات التعليمية.

-منظمات ذات توجه مشاركاتي: تنشط في العمل المشاركاتي، المساعدة الذاتية حيث يشرك السكان المحليين في تنفيذ مشروع ما من خلال المساهمة النقدية.

-منظمات ذات توجه تمكيني: تنشط في سياق تعزيز قدرة الفقراء لفهم الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم، وتعزيز وعيهم وقوتهم في القدرة على تسيير حياتهم.

---

[1]—طلال لموشي، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية: المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1، 2014-2015، ص61.

[2]—المرجع نفسه، ص64.

-منظمات مجتمعية: أصل نشأتها المبادرات الشعبية الخاصة، وهناك مجموعات كبيرة متنوعة، تهدف عبر أنشطتها إلى رفع مستوى الوعي عند الفقراء، ومساعدتهم في فهم حقوقهم في الحصول على الخدمات المطلوبة.

- منظمات مدنية: تشمل العديد من المنظمات، النوادي، غرف التجارة، الجماعات والرابطات التعليمية ومنظمات المجتمع المحلي.

- منظمات غير حكومية وطنية: مثل منظمات الصليب الأحمر، المنظمات المهنية وغيرها، وبعضها لديها فروع لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية.

- منظمات غير حكومية دولية: تختلف أنشطتها من حيث التمويل، وتشمل الوكالات الدولية والإقليمية مثل، أوكسفام، ومنظمات إنقاذ الأطفال....الخ

ب-المعيار الجغرافي والموضوعي والحجم

الشركات متعددة الجنسيات: يحتل مفهوم الشركات متعددة الجنسيات مكانة متميزة في حق العلوم السياسية وعلم الاقتصاد على حد سواء، كما أنها تؤدي دورا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد عرف مصطلح الشركات متعددة الجنسيات العديد من التعريفات، لعل أهمها؛[1]

-هي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول مصانع، مناجم مكاتب واستشارات وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي.

-تعرف بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي ذات عملية تصنيع مباشرة في دول مختلفة، وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب انتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة.

[1]—المرجع نفسه، ص79.

-عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشركات متعددة الجنسيات على أنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله دولتين أو أكثر شركات وليدة، أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

تتباين الشركات متعددة الجنسيات عن بعضها وفقا لعدة معايير منها، نوعية النشاط، وطريقة أداء النشاط، المستوى التكنولوجي، البناء التنظيمي، وبنية السوق، عموما تتميز الشركات متعددة الجنسيات بما يلي:

-لكي تكتسب الشركة صفة متعددة الجنسيات، يجب أن تتمكن من إيصال انتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أي دولة.

-قدرتها على تصدير الرساميل والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية بهدف القيام بإنتاج في دولة أجنبية وجوب أن يغطي انتاجها دولا عدة، مع الاختلاف طبعا في مراحل الإنتاج المتبعة لفروعها في الدول المختلفة.

-تميز هيكلها التنظيمي بدرجة عالية من التنظيم المحكم، وتعددية المالكين والمديرين ذوي النفوذ في اتخاذ القرارات في إطار يحقق درجة مرتفعة من تناسق السياسات داخل الشركة كشبكة متكاملة.

-أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والإدارة والإنتاج والأنشطة والمبيعات ممتدة فوق نطاق سلطة عدة كيانات قومية، وتتألف من مركز رئيسي في دولة ما، مع مجموعة من الفروع في الدول الأخرى.[1]

خامسا- الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي

الأفراد: إن من إحدى طرق دراسة العلاقات الدولية تنبثق من خلال دور الأفراد المتميزين، فدراسة الأفراد صالحة وضرورية بالدرجة ذاتها، كدراسة الأنماط العامة في

[1]—المرجع نفسه، ص80.

المجتمعات الإنسانية، وانقسم الفقه الدولي حيال مركز الفرد في القانون الدولي إلى فريقين هما:

-الفريق الوضعي الذي يرفض أن يعترف للفرد بالشخصية القانونية الدولية على أساس أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول.

-الفريق الواقعي الذي يرى في الفرد إما وحدة أو بجانب الدولة شخصا من أشخاص القانون الدولي العام.[1]

إن الاتجاهات المعاصرة في العلاقات الدولية أخذت تعطي اهتماما متزايدا بالفرد بفعل المتغيرات الدولية الجديدة، بالرغم من أنه لايمكن الإقرار بوجود مستويات متكافئة بين الفرد والدولة، وصعوبة الاعتراف للفرد بالانضمام إلى المنظمات، إلا أن ضمانات حقوقه وحرياته الأساسية أصبحت مكفولة دوليا، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن أهم مكسب حصل بالنسبة لمكانة الفرد في العلاقات الدولية هو منح ضمانات لحقوق الإنسان على المستويات كافة الوطنية والإقليمية والدولية منها:

-اندماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في النظم القانونية للدول.

-تقديم تقارير دولية الأمم المتحدة عن الإجراءات التي تقدمها الدولة.[2]

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تنامي مستويات تأثير بعض الأفراد على القرارات الدولية، فروبرت مردوخ يعتبر شخصية استطاعت عبر نفوذها المالي والاستثماري التأثير في سياسات دول في قضايا عديدة، واستطاعت اللقاء والتحدث مع زعماء ونسج شبكات نفوذ عالمية على علاقة بمجالات نشاطها، وأحيانا على علاقة بقناعاتها الفكرية

[1]—خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**. ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص814.

[2]—سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص109-110.

وإدراكاتها، وأنها شخصية لا تستهدف التأثير في القرارات ذات العلاقة بمصالحها المادية فحسب، بل تسهم في صناعة السياسة العالمية.

وكمثال آخر عن تأثير الأفراد في العلاقات الدولية شخصية ايلون ماسك الذي تجاوز تأثيره مجرد مشاريعه التجارية، حضوره الواضح على منصات التواصل الاجتماعي ومشاركته في النقاشات السياسية يجعله من مجرد قائد أعمال، وسيطرته على الانترنيت الفضائي.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية: عوامل القوة

خضعت العلاقات الدولية في تطورها كغيرها من الحقول المعرفية إلى جملة من العوامل على اختلاف طبيعتها، حيث تأثرت العلاقات الدولية في مراحلها الأولى إلى مجموعة من العوامل المؤثرة فيها منها العامل الجغرافي والسكاني، الذي كان لهما الأثر البالغ في العلاقات الدولية، إذ يعتبر أهم العوامل التقليدية، ومع مرور الوقت وزيادة وتيرة التطور التكنولوجي تراجع تأثيرها نوعا ما، أين برزت عوامل جديدة أثرت فيها، أهمها العامل التكنولوجي، فضلا عن العوامل الأخرى مثل: العامل الاقتصادي، العامل السياسي، العامل العسكري، وهذا ما سنعمل على التفصيل فيه كما يلي:

أولا- العامل الجغرافي:

يقول في هذا السياق نابوليون بونابرت: "سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"، من هذا المنطلق، وردت أفكار العلماء والجغرافيون والسياسيون لتؤكد العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا والسياسة، واعتبروا أن العامل الجغرافي أهم العوامل السيدة المؤثرة في العلاقات الدولية، وهذا الذي كان السبب في ظهور علم الجيوبوليتيك، والذي يهتم أساسا بالبحث والتحليل في تأثير العوامل الجغرافية في حياة الدولة، حيث تبز في هذا السياق جهود كل من العالم الألماني فريدريك راتزل صاحب نظرية المجال الحيوي، وكذلك ماكندر صاحب نظرية مجال القوة البرية والذي أقر بأن من يحكم منطقة قلب الأرض يحكم جزيرة العالم يحكم العالم، وسنحاول تحليل تأثير في العلاقات الدولية من خلال تناول، الموقع، المساحة والحدود.[1]

1-الموقع: يشير الموقع الجغرافي لدولة ما وكيفية تأثيرها على تفاعلاتها مع الدول الأخرى والقوى العالمية، حيث يتأثر التفاعل بين الدول بشكل كبير بالموقع الجغرافي، إذ أن هذا الأخير يمكن أن يؤثر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، فالدول التي تحتل موقع جغرافي استراتيجي يمكن لها أن تكون محورا اقتصاديا، تجاريا، ثقافيا وأمنيا يعزز قدرة الدولة على حماية حدودها ومصالحها.

كما أن العامل الجغرافي تأثيره واضحا في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول، فالدول ذات الموقع الجغرافي المتميز، قابلة لأن تكون مركزا للنشاط الدبلوماسي والتحالفات الإقليمية والدولية، فضلا عن تأثير الموقع الجغرافي للدولة على القوة

[1]—بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، تر: فايزك تقش، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**. ط3(بيروت: منشورات عويدات، 1989)، ص17.

الناعمة للدولة، كونها مصدرا للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم، مما يعزز من دور الدولة في العالم وموقعها في إدارة الشؤون الدولية.[2]

من جهة أخرى يتعلق الموقع الجغرافي، بموقع الدولة بالنسبة للمساحة المائية واليابسة والحدود البحرية، فمثلا الدول التي تمتلك حدودا بحريا و شواطئ وجزر تتميز بنشاط بحري، وتاريخيا تعد الواجهات البحرية عامل مهم بالنسبة للقوى الاستعمارية، في حين الدول التي لا تمتلك واجهة بحرية أو ما تعرف بالدول الحبيسة أو المغلقة نجد لها حدود مع كثير من الدول، الأمر الذي يجبرها على تعزيز قوتها بريا وجويا، فضلا عن تميز محدوديتها التجارية وتخضع إلى الدول المسيطرة على الواجهات البحرية.[3]

2-المساحة: تعتبر المساحة التي تشغلها الدولة ذات أثر بين في قيمة الدولة على المستوى الدولي، فكلما كانت مساحة الدولة كبيرة زادت موارد الثروة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على تنوع الإنتاج، ويساعد الدولة في نموها الاقتصادي، كما تعتبر مساحة الدولة المجال الحيوي الذي تواجه به الدولة زيادة عدد سكانها، خاصة إذا كانت تتوافر على وسائل الإنتاج، أما صغر مساحة الدولة يؤثر على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك زيادة عدد السكان عن مساحة الدولة يضطر سكانها للهجرة إلى الخارج. وتساعد مساحة الدولة الكبيرة على تأسيس وإقامة مراكز اقتصادية وصناعية حيوية، كما أنها تعزز من سيادة الدولة، الأمر الذي يجعل من الصحب احتلالها والسيطرة عليها مثل الدول ذات المساحة الصغيرة. [4]

3-الحدود: يتعلق مفهوم الحدود بمناطق الالتقاء بين سيادات الدول، أي المنع والفصل بين الدولتين والدول المجاورة، هذا في إطار الحدود السياسية تمارس الدولة سلطاتها،

---

[2]—محمد العبادي، "الموقع الجغرافي وتأثيره على العلاقات الدولية، أنظر الرابط: تم تصفح الرابط بتاريخ: 18-10-2023.

[3]—بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مرجع سابق، ص18.

[4]—علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص ص101-104.

ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها، وقد كانت هذه الحدود من قبل عبارة نقاط معينة تنفذ منها التجارة، وتقوم عندها محطات لتحصيل الضرائب، وللحدود أهمية كبرى في تحديد مناطق نفوذ الدولة، تتمثل في الحماية والأمن، وحماية الإنتاج الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الدول.[5]

ثانيا- العامل الديمغرافي(السكـــــــان):إن العوامل الديمغرافية من أهم العوامل المؤثرة في الدولة، وفي علاقاتها مع مختلف الدول الأخرى، إلا أن أغلب المشكلات السياسية مصدرها أساسا العوامل البشرية والديمغرافية لاسيما منها السكان، فالسكان يعد عنصر أساسي في تكوين الدولة، لهذا قوة الدولة نسبيا تعتمد على حجم وعدد السكان، كل ذلك في ظل توافر عناصر أخرى للقوة، لأن كثرة السكان عدديا لا تعتبر عاملا وحيدا في تحديد قوة الدولة، بل تستند إلى جوانب أخرى كالمستوى العلمي والتقدم التكنولوجي والتماسك السياسي، فكثرة السكان مع ضيق موارد الثروة لدى الدولة يصبح مشكلة تعوق تقدم الدولة، وتؤثر في خلق الكثير من المشكلات داخليا.[6] وحجم السكان في الزمن الماضي، كان مصدرا أساسيا للدفاع عن الإقليم الخاص بالدولة، في سياق العدوان الخارجي أو العمليات العسكرية التي تقوم بها الدولة حماية لأمنها. كذلك، اقتصاديا يعتبر حجم السكان عاملا مهما في زيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، لاسيما إذا كان المجتمع مختصا ومنتجا.[7]

ثالثا- العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية، فغالبا ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف ذات طابع سياسي، وفي العالم المعاصر اليوم أصبح للقوة الاقتصادية دور بارز في تحديد قوة الدولة عسكريا وسياسيا، ويتضمن العامل الاقتصادي باعتباره مؤثرا

---

[5]—المرجع نفسه، ص ص181-188.

[6]—المرجع نفسه، ص ص154.

[7]—سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص153.

جيدا في العلاقات الدولية ذو أهمية واضحة في ذلك، جملة من الآليات يمكن عرضها كما يلي:[8]

-المساعدات الخارجية: تتعلق بنقل المال والسلع والخدمات من المانح إلى المستلم، وهي وسيلة للسياسة، استخدمت في العلاقات الخارجية لفترة طويلة نسبيا، وتهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وتجارية، فكل من الدول المانحة والدول المستلمة تهدف إلى تحقيق اقتصاد قوي، واستقرار سياسي وأهداف تجارية، وتأتي المساعدات الخارجية على عدة صور، مساعدة عسكرية ومساعدة فنية ومساعدة تنموية.[9]

-الاعتماد الدولي: يشكل أساس التبادل التجاري الدولي بين الدول جزءا أساسيا من العلاقات الدولية، فلا يكاد يوجد بلد في العالم يعتمد على انتاجه القومي بصورة مطلقة قصد تحقيق احتياجاته، ولهذا ظهر التبادل الدولي قد تحقيق رغبة كل دولة في ما ترغب لسد احتياجاتها، وفقا لمعادلة أن كل دولة تنتج فائض من السلع والخدمات توجه لحاجة دولة أخرى من هذه الفوائض الخدماتية والسلعية، لذلك فأهمية التبادل التجاري تكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي من دونه تتعرض الدولة إلى الهشاشة والضعف.[10]

-التجارة الدولية: تتعلق بحجم السلع والخدمات ورؤوس الأموال المتبادلة دوليا، حيث يتضمن التجارة الدولية أيضا موضوع السياسة التجارية المطبقة من قبل الدولة لتنظيم عمليات التبادل التجاري بين الأشخاص التابعين لها والأشخاص التابعين للدول. ويمكن أن تتخذ التجارة الدولية نوعان من السياسة التجارية، حرية التجارة، وسياسة الحماية.

---

[8]—المرجع نفسه، ص ص167-168.

[9]—موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، سياسات عربية، مج3، ع14، مايو 2015، ص86.

[10]—موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، سياسات عربية، مج3، ع14، مايو 2015، ص86.

-وسائل الضغط الاقتصادي: تتضمن الحصص، الرسوم الجمركية، المقاطعة، الحظر.

-الحصص: الهدف من الحصص الضغط على بعض الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على سلع معينة، فأي أي تغيير في الحصص المستوردة من هذه البضائع سيؤثر في اقتصاد هذه الدول وبالتالي يمثل ضغطا عليها.[11]

-الرسوم الجمركية: الغرض منها الحصول على المداخيل وحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تستخدم كأداة سياسية من قبل الدول فغالبا ما يستخدمها صناع القرار من أجل ممارسة الضغط الاقتصادي على أي دولة أجنبية.

-المقاطعة: تتعلق بالامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ القرار بمقاطعتها.

-الحظر: وتتضمن حرمان دولة محددة من الحصول على السلع والخدمات التي يمكن أن تزيد من قدرتها العسكرية، حيث تقوم الدول بمنع رجال الأعمال من عقد أي تبادل مع الدول المتخذ ضدها قرار الحظر.

رابعا- العامل التكنولوجي: إن تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية والدولة بوصفها وحدة تحليل في العلاقات الدولية وعلى العلاقات بين الدول والفاعلين السياسيين، وعلى القيم والإيديولوجيات والثقافة السياسية(الديمقراطية، الحرية، المساواة، العدالة والمواطنة)، والإستراتيجية العسكرية في ظل المعلومات والثورة الرقمية، وظاهرة العولمة.

فالمتغير التكنولوجي ارتبط أساسا بمختلف الاكتشافات العلمية المتراكمة، لاسيما في العلوم التطبيقية والتقنية، فكل هذه التطورات انسحبت أفقيا على العلاقات الدولية، من خلال نقل خصوصياته ومفاهيمها وانعكاساتها على مظاهر العلاقات الدولية، حيث ترتكز أغلب النظريات على دلالات ومفاهيم أصلها حقل التكنولوجيا، حيث أصبح متغير التكنولوجيا يحتل موقع متميزا في العلاقات الدولية، إذ أضحى يتحكم في رأس المال

[11]—سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص1168-169.

الدولي وتوجيه الشركات متعددة الجنسيات، وتكوين التكتلات والأحلاف الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تأثيره في المجال العسكري، فأغلب الصناعات العسكرية ومنظومة الأسلحة والمعدات الحربية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور العسكري، الأمر الذي أثر في حدوث تحولات عميقة في الاستراتيجيات العسكرية.[1]

ويظهر تأثير العامل التكنولوجي في العلاقات الدولية من خلال الميادين التالية:

-الميدان العسكري: يتعلق بـ:

-نقل العالم إلى عصر الصواريخ العابرة للقارات والأقمار الصناعية على المستوى الدولي بأقل خسائر.

-أصبح باستطاعة الدول الحائزة على التكنولوجيا المتقدمة في الشؤون العسكرية أن تحقق التفوق على المستوى الدولي بأقل خسائر.

-كما تساهم التكنولوجيا وامتلاك الدول لها على تحقيق أمن الدولة بأسلحة متطورة.

-الميدان الدبلوماسي: لقد فرض التطور التكنولوجي تغيير كبير في ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية، حيث تنقل المعلومات والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية بسرعة فائقة، وأيضا حل المشاكل الدبلوماسية من خلال التواصل المباشر عبر الانترنيت والمؤتمرات الافتراضية بطرق تكنولوجية مما جعلها أسلوبا ناجحا في التفاعل على مستوى العلاقات الدولية.

-الميدان الاقتصادي: إن العامل التكنولوجي والثورة الرقمية عملت على نقل المجتمعات الصناعية إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة ما بعد الصناعة، والقائمة على الخدمات باعتبارها نشاط الاقتصاد الرئيسي ، القائم على السيطرة على الأنظمة المعلوماتية

[1]—محمود علي عبد الرحمان، أسامة فاروق مخيمر، الفضاء الالكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج16، ع15، يوليو2022، ص ص726-728.

والمعرفية، لذلك أصبح امتلاك التكنولوجيا ضروريا قصد تحقيق التطور الاقتصادي.[1]

خامسا- العامل السياسي:يتعلق العامل السياسي بتأثير صانعي القرار في العلاقات الدولية، فصناع القرار على مستوى الدولة يعتبرون لاعبون على المستوى الدولي، إذ يعبرون بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مصلحة الدولة، إذ يعد سلوك الدولة من سلوك صانع القرار، لذلك فدور وشخصية صانع القرار شكل عامل مهم ومؤثر في العلاقات الدولية، كما تتأثر عملية صنع القرار في الدولة بما يلي:

-**طبيعة النظام السياسي**: تتعلق أساسا بوجود علاقة بين النظام السياسي والسياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة، فالأمر يختلف بين الأنظمة السياسية المفتوحة والأنظمة السياسية المغلقة، كما أن الحكومات تسعى للحصول على درجة معينة من القبول والمشروعية من قبل مواطنيها، وفي هذا السياق تعد الأنظمة الديمقراطية أكثر انفتاحا لتقبل الرأي الآخر.

-**مستوى التماسك الوطني**: يشير إلى الاستقرار الداخلي للدولة، فكلما كان المجتمع قويا ومتماسكا، كان صانع القرار أكثر قدرة على مواجهة تقلبات البيئة الدولية وتوجيه علاقاته، عكس المجتمعات المجزئة تفرض على صانع القرار تحديات كبيرة داخليا وخارجيا، كما أن التماسك الوطني يتضمن مدى الدعم الشعبي للنظام القائم، الذي يؤثر بدوره في ضعف السلطة، وكذا السياسة الخارجية للدولة، فدرجة التفاف الشعب حول صانع القرار وسياسة الدولة خارجيا يحفز صانع القرار على حل المشاكل الداخلية قبل الدخول في التفاعلات الدولية.

-**الخصائص الشخصية لصانع القرار**: يرتبط تأثير شخصية صانع القرار في النظام السياسي وعلى العلاقات الدولية بالتجربة السابقة، وطبيعة الدور الذي يلعبه صانع

[1]—ايهاب خليفة، **القوة الالكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة**. (مصر: مكتبة الاسكندرية، 2014)، ص ص39-44.

القرار، والذي يتطلب منه البحث في التاريخ، وكذلك مختلف المعارف والمهارات والعقلانية التي تميز شخصيته في الموازنة بين الأهداف والوسائل اللازمة لذلك.[1]

سادسا- تأثير العامل العسكري في العلاقات الدولية: يعتبر العامل العسكري مقياس حقيقي يعبر عن قوة وقدرة الدول ومؤشر معتمد لدى الكثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة، لذلك اتفق كثير من الباحثين على أن القوة العسكرية والقوة الشاملة والتوازنات الإستراتيجية، يمكن معرفتها من خلال التوازن العسكري منفردا أو في إطار التوازن الاستراتيجي للقوة الشاملة، ومن أبرز مقومات القوة العسكرية قدرتها على أداء مهامها بكل فعالية، تجعلها تنتصر في أي مواجهة بأسرع وقت وأقل خسائر ممكنة، وتستند على ما لديها من رجال وعتاد وما تمتلكه من تميز ومستوى وحسن توظيف ذلك من خلال الموروث العسكرية والتقاليد الوطنية، وخطط التدريب والمهارات الحربية، والفنية لتدوم فعاليتها عبر التخطيط الدقيق والرؤية المستقبلية.

والقوة العسكرية بما تتضمنه من امتلاك للسلاح لا ترتبط فقط بحالة الحرب، بل أيضا وقت السلم، أيضا تعمل على استعراض قوتها العسكرية والقيام بمناورات عسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط القوة العسكرية أيضا بالقوة الاقتصادية، لأن تخصيص نسبة معتبرة من الناتج القومي الخام للإنفاق العسكري له دور واضح في الانعكاسات على المستوى الاجتماعي، أين يعرف تراجع لمستوى معيشة المواطن، ويحول القوى العاملة من الإنتاج المدني إلى الإنتاج العسكري والحرب، مما يؤثر على الميزان التجاري.[2]

---

[1]–عامر مصباح، **نظريات صناعة القرار في العلاقات الدولية**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 142.

[2]–حسام الدين سويلم، القوة الشاملة وكيفية حسابها، مجلة التربية السعودية، 2017، ص13. ومايكل هورتيس، انتشار القوة العسكرية، مركز الإمارات للنشر، 2017، ص30. ومحمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، شباط2023، ص08.

المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

النظرية المثالية في العلاقات الدولية Idealism Theory in International Relations -

لقد تعاقبت على دراسة العلاقات الدولية نظريات عديدة، من بينها النظرية المثالية Idealism Theory التي تصنف ضمن إحدى الاتجاهات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية، بحيث برزت هذه النظرية كنظرة فلسفية تفائلية لها مسلماتها ومبادئها وكذا مرتكزاتها الخاصة بها، والتي سنتطرق لها بشكل تفصيلي في مقالنا هذا.

1-تعريف ونشأة النظرية المثالية:

تسمى المثالية أحيانا بـ "الطوباوية(Utopianism) "، وهي مقاربة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير تسمى القانونية وانسجام المصالح لتكون الموجهة لرسم السياسة الخارجية بدلا من المصلحة القومية والقوة، وهي تبحث فيما يجب أن تكون عليه الحياة الدولية وليس فيما هو كائن فهي تقوم على أساس معرفة "كيف يجب" أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية، لا على أساس "كيف يتصرف هؤلاء فعلا."[1]

[1]—فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2007م، ص43.

كما أن هنالك من يعرف المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل للمادية وتعد فلسفة "هيغل" أكثر نماذجه شيوعا وتأثيرا، أما في النظرية الاجتماعية فقد أخذ استخدام المصطلح عن "ماركس" ليطلق عن النظريات التي تضخم من دور الأفكار في الحياة الاجتماعية، ويؤكد هذا التوجه على المثال الذي ينبغي أن يكون والذي يجب على الواقع أن يتغير ليتطابق معه، وينطلق من أولوية الروح أو الوعي ويقول بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية، وينظر إلى المادة على أنها شيء ثانوي مشتق، وتكمن جذور التوجه المثالي في المبالغة في جوانب معينة من عملية المعرفة بالنظر إلى تناقضها، ويعود تاريخ استعمال كلمة مثالي إلى القرن السابع عشر حيث كان الفلاسفة يستعملونها في مقابل كلمة مادية أما اليوم فيغلب على التداول ترادف مثالي وطوباوي ومقابلته بواقعي.[1]

ولقد جاءت النظرية المثالية كرد فعل على الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من آثار فظيعة أصبحت تهدد الإنسانية ككل، فاستمرار وقوع الحروب على شاكلة ما حدث في الحرب العالمية الأولى ينذر بإفناء البشرية في المستقبل القريب، وقد ارجع سبب ذلك إلى المعاهدات السرية وسياسات القوة وتوازناتها والتحالفات التي مارستها القوى الأوروبية العظمى بحيث جعلت من السياسة الدولية مسرحا للتعبير عن مصالح الدول الأنانية وميلها إلى الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في حل نزاعاتها أو في تنفيذ سياساتها الخارجية بدل اللجوء إلى التعاون والتفاهم والحوار.[2]

ومن أهم رواد النظرية المثالية هم "إيمانويل كانط Immanuel Kant" و"ريتشارد كوبدن Richard Cobdon" و"جون هوبسون John Hobson" و"نومان آنجل Norman Angell" و"ألفر زيمرن Alfred Zimmern" و"ودرو ويلسون Woodrow Wilson".

---

[1]—فريح زينب، نظرية العلاقات الدولية، مطبوعة مقدمة للسنة أولى ماستر علوم سياسية، تخصص علاقات دولية وقانون دولي، جامعة علي لونيسي البليدة 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019م . ص35.

[2]— المرجع نفسه، ص38.

2-مرتكزات ومبادئ النظرية المثالية في العلاقات الدولية:

ومن أهم المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها النظرية المثالية في العلاقات الدولية هي:

1-إن الطبيعة البشرية خيرة في مجملها ومن ثم فإن طابع التعاون والتنسيق وليس التنافس والصراع يعتبر دعامة أساسية في العلاقات الدولية.

2-إن الاهتمام الرئيسي للبشرية في تطوير وتدعيم الحضارة الإنسانية يعكس إلى حد كبير وجود رغبة وعزم لدى الأفراد والدول في تعميم ونشر الرفاهية إلى بقية الأفراد والأمم الأخرى، إن وجود مثل هذا الوازع والتصميم في علاقات الأفراد والدول كفيل بتدعيم أواصر الأمن والسلم الدوليين.

3-آمنوا بفكرة إمكانية التقدم الإنساني وأن ما يجمع البشر أكثر مما يفرقهم، وسلموا كذلك بأن الأوضاع السيئة التي يعيشها العالم ناجمة عن البيئة، وبالتالي هناك دائما إمكانية كبيرة لتغير هذا الوضع وتوجيهه نحو الأفضل.

4-إن السلوك البشري الشرير للأفراد أو الدول لا يعتبر بحال من الأحوال ناتجا عن السلوك الشرير للأفراد والشعوب ولكنه ناتج في واقع الحال عن مؤسسات شريرة وتنظيمات هيكلية تدفع بالأفراد إلى ارتكاب حماقات وسياسات غير رشيدة تؤدي في الكثير من الأحيان إلى اندلاع الحروب والمنازعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

5-المثالية ذو تيارين أخلاقي وقانوني.

6-أطلق على التيار المثالي وصف "غائي وعقلاني وطوباوي" بحيث، غائي : لأنه يسعى إلى تحقيق هدف السلم المطلق، وانشغاله بهذا الهدف يفوق اهتمامه بفهم الوقائع، عقلاني: لأنه يطلب بنزع السلاح كوسيلة لبلوغ السلام، طوباوي : لأنه يطمح إلى تحقيق سلام شامل وإقامة حكومة عالمية تقرر للجميع.

7-تعد الأديان مصدرا للعديد من مبادئ العلاقات الدولية في نظر المثاليين باعتبارها الوعاء الذي يحتوي الأخلاق والإلزامات والواجبات والحقوق وكذلك نظام

متكامل للتقييم السياسي، فالأديان نظام قيمي يصنف الأفعال السياسية للفاعلين ضمن فئات معينة بشكل يؤثر مباشرة على سمعة الوحدات في النظام الدولي، فالحرب الهجومية بالنسبة للأديان جريمة إنسانية تستحق الإدانة والشجب.[1]

- 8 حسب المثاليين إن تهديد قضية السلم والأمن الدوليين لا تعتبر بالضرورة قضية لا مفر منها طالما وجد التصميم للقضاء أو على الأقل تصحيح مسار المؤسسات العامة مثل وزارات الدفاع والاستخبارات فمتى فرضت عليها رقابة صارمة وقيود محددة تقلل من فرض اندلاع الحروب بالتي تهدد قضية الأمن والسلم الدوليين، كما أن أبرز الشركات المتعددة الجنسيات وشركات إنتاج الأسلحة التي ترغب في رفع نسب مبيعاتها من ناحية، وإعطائها الفرصة لتجريب وتطوير نظم أسلحتها من ناحية أخرى قد زادت ودعمت من فرص اندلاع الحروب التي تهدد قضية الأمن والسلم الدوليين.

-9يرى المثاليون بأنه تعتبر الحرب مشكلة دولية تتطلب جهودا جماعية بدلا من الجهود الفردية للقضاء عليها بقصد تدعيم الأمن والسلم الدوليين فالتفاعل والانسجام بين الدول إلى تعاون وتنسيق الأمر الذي يعزز من جهود الأمن والسلم ويضعف المساعي المنفردة لبعض الدول في شن الحروب.

-10وبالتالي يعالج المثاليون القضايا الدولية من خلال ثلاثة معايير أساسية هي الأخلاقيات، التفاؤل، الدولية أو الاتجاه نحو العالمية، وبناءا على ذلك فإن معالجة الأزمات الدولية من وجهة نظر النظرية المثالية تتم من خلال الأطر التالية:

أ- المؤسسات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة التي تحل محل مفردات نظام توازن القوى والفوضوية عند النظرية الواقعية.

ب- أدوات المحافظة على الأمن والسلم الدوليين هي الأدوات القانونية والسياسية من قبل القضاء والتحكيم الدوليين والوساطة والمفاوضة....

[1]– النظرية المثالية في العلاقات الدولية، أنظر الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

ج- أداة استقرار الأمن والسلم الدوليين الأخرى هي نزع السلاح على اعتبار أن عملية سباق التسلح تعتبر تهديدا خطيرا لقصية الأمن والسلم في العالم.

3-النقد الذي تم توجيهه للنظرية المثالية:

1-يرى "إدوارد هاليت كار " Carr. H. E بأن المثاليين يخلطون بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ الأخلاقية العالمية .

2-كما يعتقد "كار" أيضا أن المغالطة المركزية للمذهب المثالي هو ميله إلى الانغماس في الأماني الخيالية على حساب التحليل التجريبي Empirical الصارم، إلى حد "الميل إلى تجاهل ما كان وما هو كائن في تصوره لما يجب أن يكون."

فالتشديد المفرط على المبادئ المجردة بدلا من الحقائق الواقعية أدى، برأي "كار"، إلى عدم القدرة، لا سيما في العالم الانجلو – أمريكي، على فهم الأحداث الدولية والسيطرة عليها، خلال فترة ما بين الحربين، وقد فشل المثاليون، في إدراك أن الأسباب الرئيسية لسلوك الدولة تدور حول اعتبارات القوة والمصلحة القومية بدلا من الأخلاق والنزعة العالمية ولابد للسياسات التي تقوم على أساس مثل تلك الأفكار الخاطئة أن تفشل، لأن هذه المبادئ التي يفترض أنها مطلقة ليست مبادئ على الإطلاق بل هي الانعكاسات اللاشعورية للسياسة القومية والتي تقوم على أساس تفسير معين للمصلحة القومية في وقت معين .

3-المثالية واجهت مشاكل حقيقية في الواقع الدولي، ومن أهم تلك العوائق أن مثل هذا النظام المثالي لا يمكن أن يظهر للوجود إلا في حالة إتباع المجتمع الدولي لمبادئ أخلاقية، بدلا من استخدام القوة، وهذا الشرط لم يتم تطبيقه ويحدث العكس غالبا من الدول. ولإنزال مثل هذا النظام إلى الواقع لابد من القضاء على النظم الشمولية بأية وسيلة واستبدالها بنظم ديمقراطية، وهذا أمر لم يتم لحد الآن. ولابد من قيام حكومة عالمية تتولى تطبيق هذه المبادئ ومراقبة الدول في التنفيذ.

-4لم تستطع المدرسة المثالية فهم وتحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب.

-5التداعيات الدولية للحربين العالميتين وسوء ربطها بين الأنظمة الديمقراطية الغربية وتحقيق السلم والأمن الدوليين أدى إلى تراجع المنهج المثالي في السياسات الدولية.

-6فشلت الفرضيات المثالية في فهم العوامل المؤثرة في تحديد سلوكيات الدول ذات المصالح الاستعمارية.

لقد أدت التطورات السياسية التي تعاقبت بين الحربين العالميتين إلى عكس معتقدات المدرسة المثالية، فلم تنتشر الديمقراطية، بل أصبحت النظم الشمولية والفاشية أكثر انتشارا، وانهار نسق الأمن الجماعي، وانتشرت السلوكيات غير الرشيدة والأفكار القومية المتعصبة، بصورة جعلت الاعتقاد في رشادة الإنسان وتجانس المصالح بين الناس أمرا خارج حدود المعقول، ومن ثم اتجه كثير من الدارسين إلى دراسة القوة المادية،كما أن جل الانتقادات التي وجهها "كار" للمثالية ساهمت بشكل أساسي في إبراز الأزمة التي كان يعانيها النموذج المثالي، وتقوية الرؤية التي تركز على الواقع الدولي كما هو بعيدا عن الآمال الإنسانية المثالية، ومثلت البداية الحقيقية لهيمنة النظرية الواقعية على مجال العلاقات الدولية طوال عقود، وبشكل خاص في الولايات المتحدة.

ثانيا- المدرسة الواقعية:

لدى تناول مفهوم الأمن في سياقه التقليدي، يستوجب التوقف عند النظرية الواقعية، والتي شكلت البراديغم المهيمن من الناحية النظرية والفعلية، على مختلف دوائر الاهتمام بالأمن، فتناولته في بعده العسكري فحسب، مما جعل الأمن الوطني مرتبط بأمن الدولة وحدودها وسيادتها واستقرارها، قوامه التعرض لأي تهديد عسكري خارجي في العلاقات الدولية.

تعود جذور النظرية الواقعية إلى عمق التاريخ السياسي الإغريقي، لاسيما المؤرخ الإغريقي ذائع الصيت ثيوسيديس[1] خلال القرن الخامس قبل الميلاد، إذ يعد كتابه الموسوم بـ"تاريخ الحروب البيلوبنزية" محاولة مقبولة جدا لتوضيح وتفسير أصول الصراعات الدولية من حيث سياسة ديناميكية القوة.[2] وبرزت الواقعية بفرعيها التقليدي والهيكلي لتدرس وتحلل الوضع القائم في العلاقات الدولية، تحديدا مفهوم الحرب، القوة والنزاعات. وذلك على أنقاض المثالية التي كانت تهدف إلى وضع تصورات ومفاهيم ونظريات تستوجب تأسيس علاقات دولية على القانون والتنظيم، ووجود تناسق على مستوى المصالح بين الأمم.[3] وفي هذا السياق من الضروري عند دراسة المنظور الواقعي أن نحدد ونبرز أبرز مفكري الواقعية الأوائل تاريخيا، بداية من ميكيافلي، مرورا بهوبز وانتهاء بمورغنثاو.

- **الواقعية عند ميكيافلي**: برزت إسهامات المفكر الإيطالي ميكيافلي في الواقعية من خلال عنصرين أساسيين: الأول؛ اتخاذ الواقعية التاريخية كمنهج للتفكير.[4] والثاني؛ التركيز على الواقع في التحليل؛ حيث انطلق في تحليله من تاريخ الجمهورية الرومانية وبعض الأمراء الأوربيين القريبين من عصره، وبرزت محاولاته من عمق التاريخ بالوقوف على البدايات والنهايات في تحليل حالة الحرب. كما أكد في هذا الشأن على حاجة الحاكم إلى تبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك من أجل

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)، ص.73.

[2] غراهام ايفانز، و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**.
أنظر الرابط الالكتروني:<http://www.elibrary.grc.to/ar/penguin.php> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2013/12/10.

[3] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.23.

[4] إبراهيم الحاج، **الواقعية السياسية** (بيروت: دار الفكر اللبناني،1992)، ص.31.

ضمان أمن الدولة وبقاءها، فضلا عن أهمية القوة وتصوره للسياسة باعتبارها تصارع على المصالح وتشاؤمه تجاه الطبيعة البشرية.[1]

- **توماس هوبز**: الفيلسوف الواقعي: أبرز المفكر الإنجليزي توماس هوبز الوجه الفلسفي للواقعية السياسية، حيث كان معاصرا للواقع السياسي آنذاك، أين شهدت بلاده حربا أهلية طاحنة دامت سبع سنوات كاملة.[2] حيث عانت فيها البلاد ضروبا شتى من الفوضى واللا استقرار، الأمر الذي دفعه إلى إيجاد وسيلة لمنع تكرار هذه الأحداث المؤسفة، وقد ارتأى إقامة سلطة سياسية قوية تفرض نفسها على المجتمع بما تسنه من قوانين تلزم المواطنين جميعا باحترام حقوق الآخرين والعيش معهم بسلام.[3] في هذا الصدد قدم المفكر توماس هوبز نقطتين مفتاحيتين بالنسبة للأدبيات الواقعية، فالنقطة الأولى تتعلق بتفسير لماذا يمكن؟ أو يجب التعامل مع الدولة على أنها فاعل عقلاني موحد على الرغم من كل الاختلافات الفعلية. أما النقطة الثانية تتمثل في تفسير لماذا يمكن؟ أو يجب اعتبار الفوضى الدولية كحالة الحرب، على الرغم من كل الاختلافات الفعلية لدوافع الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، آخذا في عين الاعتبار الطبيعة البشرية وطبيعة الدولة.

كما أكد هوبز على دور القوة في الواقع السياسي، إذ يقول " إن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك مزيدا من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست

[1] جيمس دورتي، و روبرت بالستغراف، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985)، ص.62.

[2] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين و مجدي كامل(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997)، ص.18.

[3] أميرة حلمي مطر، **في فلسفة السياسة**(القاهرة: دار الثقافة،1978)، ص.91.

إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"، لذلك فهو يعتقد بأن السلطة القوية مسألة أساسية لضمان القانون داخل النظام السياسي.[1]

ومن خلال كتابه "اللفياثان" أبرز هوبز رؤية أخرى للواقعية، ضمنها مفهوم الهيكلية، والتي ترجع حالة الحرب إلى الفوضى التي تميز العلاقات بين الدول، أي عدم وجود سلطة عليا، وبالنسبة لمنظري العلاقات الدولية، فأبرز مساهمة له هو طبيعة معالجته النظامية، والتأسيس لما يعتبر النظرية السائدة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، والتي تتمثل في الواقعية الجديدة.[2]

- **هانس مورغنثاو**: المنظر الصريح للواقعية: ينطلق المفكر هانس مورغنثاو من مبدأ أساسي على مستوى العلاقات الدولية، إذ يتمثل في أن هناك أشياء كثيرة في العالم لا نستطيع أن نغيرها، ومن الواجب علينا فهمها كما هي، بمعنى يجب أن ينظر إلى العلاقات الدولية كما هي وليس كما يجب أن تكون،[3] حيث لجأ إلى تحديد مبادئ أساسية للواقعية:[4]

- إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية؛

- يعتبر مفهوم المصلحة أداة رئيسية في الواقعية السياسية لأجل فهم السياسة الدولية، فالمصلحة القومية لا تفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها، بل العكس من ذلك، حيث تفترض

[1] جيمس دورتي، و روبرت بالستغراف، المرجع سابق، ص.62.
[2] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص.206.
[3] عدنان محمد الهياجنة، "قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية". **مجلة العلوم الاجتماعية**02(صيف 2001). المجلد29، ص.16.
[4] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص ص. 26-27.

صراعا مستمرا وتهديدا مستداما بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة؛[1]

- لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول؛

- ترفض الواقعية السياسية اعتبار القيم الأخلاقية العالمية متطابقة مع مبادئ وقيم دولة ما؛

- تركز الواقعية على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الأخرى، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية، فعلى مستوى صراعات القوى، فإن الدول تنتهج سياسات تستهدف الحفاظ على الوضع القائم، أو تحقق توسع امبريالي أو تحقق الشهرة أو النفوذ. فمن وجهة نظر مورغنثاو فإن السياسة الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث؛ سياسة تسعى للحفاظ على القوة، أو سياسة تسعى لزيادة القوة، أو سياسة تظاهر بالقوة.[2]

إن النظرية الواقعية بفرعيها الكلاسيكي والهيكلي[3] انطلقت في تحليلها للسياسة الدولية ومختلف موضوعات العلاقات الدولية من افتراضات أساسية، تتمثل في؛ الدولتية والتي تعد جوهر الواقعية[4] نظرا لاعتبارها للدولة الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن[5] في ظل تواجدهم في نظام دولي تنافسي يتسم بالفوضوية، وغياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، فضلا عن

[1] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص .69.

[2] المرجع نفسه، ص.71.

[3] يقسم علماء العلاقات الدولية الواقعية الهيكلية إلى: الواقعية البنيوية الأولى؛ وتعتبر فيها الطبيعة البشرية هي البنية. والواقعية البنيوية الثانية؛ وتعتقد بأن الفوضى هي البنية التي تشكل سلوك الدول وتحركه.

[4] تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بيليس، و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص.239.

[5] Paul D. Williams, **Security studies ;An introduction** (USA and Canada ; Routledge,2008), pp 17,20..

تحكم الصراعات والتنافس بين وحداته المختلفة. في هذا السياق يرى مورغنثاو بوجوب التمييز بين "السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والفاصل الأهم هو وجود سلطة منظمة داخل الدولة، في حين تفتقد تلك الدول إلى السلطة أو الحكومة العالمية في المجال الدولي، وهذا ما يعبر عنه بحالة الفوضى الدولية.[1]

في خضم حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي، تسعى الدولة إلى الحفاظ على سيادتها وتحقيق البقاء، وضمان أمنها واستقلالها عن طريق توسيع نطاق حيازتها للقوة المادية وتنمية قدراتها العسكرية، بصورة تضمن أكثر حماية لنظامها السياسي وأمنها الداخلي، فالاهتمام الأسمى حسب ما يراه كينيث *والتز* ***Kenneth Waltz*** يتمثل في الأمن أساسا حيث يقول " بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدولة متنوعة بأشكال لا نهاية لها".[2] ويعد الأمن الداخلي أساسا في حفظ أمن المواطنين، أما على مستوى النظام الدولي، فإن تحقيق الأمن لا يكون إلا بالعون الذاتي، أو الاعتماد على النفس بسبب غياب سلطة مركزية مشتركة تمنع استخدام القوة.[3] ففي ظل حالة الفوضى، يبقى الأمن هو الغاية الأسمى حسب كينيث والتز، إذ يمثل من وجهة نظره الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح والقوة.[4]

كنتيجة لما سبق عرضه، فإننا نقر بأن الواقعية الكلاسيكية تمركز اهتمامها حول دراسة متغيرات المستوى الأول من التحليل أي الأفراد، والمستوى الثاني من التحليل الوحدات، مثلا تأثير القادة والأفراد والمجتمع المحلي، وكذلك دور المؤسسات المحلية في تحديد سلوك الدول، بينما تمحور اهتمام الواقعية الهيكلية حول دراسة

[1] أنور محمد فرج، المرجع سابق، ص.225.
[2] تيموثي دن، الواقعية، المرجع سابق، ص.244.
[3] Kenneth Waltz, **Theory of international politics** (New york :McGRaw. Hill,1979), p.102.
[4] تيموثي دن، الواقعية، المرجع سابق، ص.245.

متغير المستوى الثالث من التحليل أي النظام الدولي أو البنية الدولية، أي التأثير الذي يمارسه النظام الدولي في تحديد سلوك الدول الخارجي وطبيعة سياساتها الداخلية.

التنظير الماركسي في العلاقات الدولية Marxism Theorizing in International - Relations

تطورت النظرية الماركسية بشكل ملحوظ منذ أن وضع كارل ماركس وفريدريك إنجلز أسسها في منتصف القرن التاسع عشر. وبينما طرأت تغييرات على أفكار ماركس خلال حياته، كانت نظرياته دائما عرضة للتفسيرات المتباينة. وعلى الرغم من نقده للرأسمالية ووصفه لها كنظام اقتصادي شامل، لم يقدم ماركس تصورا متكاملا للعلاقات الدولية وظواهرها. بدلا من ذلك، انتقل عبء تطوير هذا الجانب إلى الأجيال اللاحقة من المنظرين الماركسيين، خاصة في ظل تبني الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية الأيديولوجيا الماركسية كعقيدة رسمية، مما دفع إلى تكييف أفكار ماركس لخدمة المصالح الوطنية.[1]

تضم النظرية الماركسية في العلاقات الدولية تيارات متعددة تقدم مقاربات مختلفة لفهم العلاقات الدولية، مع التركيز على قضايا مثل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، والإمبريالية، والنزاعات الدولية، والتبعية، والتبادل اللامتكافئ، والعولمة. ورغم اختلاف هذه التيارات، إلا أنها تستند جميعا إلى الفكر الماركسي.

يشير العديد من الأكاديميين إلى أن انحسار الاهتمام بالتنظير الماركسي يعود لأسباب أيديولوجية وجغرافية. فمن الناحية الأيديولوجية، أدى التنافس بين المعسكرين الشرقي الماركسي والغربي الليبرالي خلال الحرب الباردة (1945-1991) إلى تهميش الماركسية. أما جغرافيا، فقد اقتصرت الماركسية على الانتشار في الكتلة الشرقية وبعض

[1] روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى،2004، ص147.

دول العالم الثالث، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث برز عدد من المنظرين الماركسيين الجدد.

يجادل البعض بعدم وجود نظرية ماركسية شاملة في العلاقات الدولية، ويرون أنها محاولات جزئية لتفسير بعض الظواهر، أو أنها بديل أيديولوجي أكثر منها تنظيري. في المقابل، حظيت الماركسية بانتشار واسع في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، حيث يعتبر ماركس، وفقا لبعض المنظرين، أول من جسد التكامل بين الاقتصاد والسياسة، من خلال ربطه البنية التحتية (علاقات الإنتاج) بالبنية الفوقية (العلاقات السياسية).[1]

التيارات الرئيسية للنظرية الماركسية:

1.الماركسية التقليدية: تيار الإمبريالية

ظهر تيار الإمبريالية خلال بدايات القرن العشرين بالتزامن مع الحرب العالمية الأولى. ومن أبرز منظريه جون هوبسون وفلاديمير لينين، حيث رأوا أن التراكم الرأسمالي دفع الدول الرأسمالية الكبرى نحو التوسع الاستعماري. ويعتبر هذا التيار أساس المحاولات الماركسية اللاحقة لتفسير الظواهر الدولية مثل الإمبريالية والصراعات الدولية. على الرغم من أنه لم يرتق لمستوى النظريات الكبرى مثل الواقعية والليبرالية، إلا أنه قدم منظورا ثوريا يدعو لتغيير النظام القائم (الدولة القومية) واستبداله بنموذج عالمي قائم على الشيوعية.

أ-جون هوبسون (1858-1940):

كان هوبسون اقتصاديا ومفكرا إنجليزيا بارزا في دراسة الإمبريالية، وقد وضع العديد من الأسس التي استلهم منها لينين لاحقا. اعتبر هوبسون أن الإمبريالية ناتجة عن عدم التوازن داخل النظام الرأسمالي، حيث يؤدي فائض الإنتاج في الدول الصناعية إلى تقليص الطلب على السلع، مما يدفع هذه الدول إلى البحث عن أسواق خارجية

[1] المرجع نفسه.، ص ص148-151.

لتصريف الفائض، وبالتالي تجنب الأزمات الاقتصادية. كما ركز هوبسون على دور الرأسمالية المالية كعامل رئيسي في نشوب الحروب بين الدول.[1]

يمكن أن تؤدي التناقضات بين الدول الصناعية إلى تصاعد الصراعات، التي قد تتطور بدورها إلى حروب بينها حول السيطرة على المستعمرات وثرواتها، نتيجة لتضارب المصالح. ووفقا لهذه الرؤية، يرى هوبسون أن الرأسمالية الاحتكارية هي العامل الأساسي وراء الأزمات والحروب والنزاعات في العالم، سواء بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها (كما يتفق مع قوانين الجدلية والمادية التاريخية) أو بين القوى الاستعمارية نفسها نتيجة تضارب المصالح. هذا التحليل يسلط الضوء على أن الأزمات الاقتصادية المذكورة ترتبط حصريا بالنظام الرأسمالي دون غيره من الأنظمة. هذه الفكرة أكدها لينين لاحقا في تحليله للإمبريالية ودورها في تأجيج الصراعات الدولية.[2]

ب- فلاديمير لينين 1870-1924:

استند لينين إلى أفكار هوبسون ورودلف هلفردينغ في صياغة رؤيته للإمبريالية. عرفها بأنها:

"المرحلة التي تصل فيها الرأسمالية إلى مستوى من التطور تصبح فيه الرأسمالية المالية والاحتكارات هي القوى المهيمنة، حيث يأخذ تصدير رأس المال أهمية قصوى، ويترافق مع تقسيم العالم بين القوى الرأسمالية الكبيرة والتروستات اتحادات الرأسماليين".

---

[1] خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا 2014، ص156.

[2] إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم حمدان، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2015، ص59.

وفقا لتعريف لينين، فإن الإمبريالية هي المرحلة العليا للرأسمالية الاحتكارية، وتتأتى نتيجة أربعة عوامل رئيسية:

1. تركيز الإنتاج في كيانات احتكارية مثل النقابات والتروستات.
2. التنافس على السيطرة على المواد الخام واحتكارها.
3. هيمنة الأوليغارشيات المصرفية على التمويل الصناعي.
4. تحول الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد يتمثل في تقسيم المستعمرات إلى مناطق نفوذ.

يرى لينين أن الإمبريالية ليست خيارا اختياريا بل ضرورة حتمية للنظام الرأسمالي، حيث تعتمد على تصدير رأس المال وتوسيع الأسواق الخارجية لضمان استمرار الهيمنة الاقتصادية. ويعتبر أن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، إذا ما وقع، سينتهي بانتصار الاشتراكية، حيث يؤدي زوال الإمبريالية إلى إنهاء الحروب واستقرار النظام الاشتراكي عالميا. ويدعم جوزيف ستالين هذه الفكرة بقوله:

"للقضاء على الحروب، يجب القضاء على الإمبريالية".

في المقابل، يعارض كارل كاوتسكي وجهة نظر لينين، حيث يرى أن الإمبريالية ليست حتمية للنظام الرأسمالي بل مجرد خيار مفضل. ومع ذلك، أصر لينين على أن تطور الرأسمالية الاحتكارية يقود حتما إلى الصراعات.

أوجه التشابه بين هوبسون ولينين:[1]

1. اعتبر كلاهما أن الرأسمالية الاحتكارية هي السبب الرئيسي للنزاعات والحروب.

[1] النظرية الماركسية في العلاقات الدولية- https://political-encyclopedia.org/dictionary/

2. أكدا ارتباط الاستثمارات الخارجية للقوى الاستعمارية بمستعمراتها.

3. سلطا الضوء على علاقات التبعية والاستغلال التي تمارسها الدول الرأسمالية على مستعمراتها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي.

انتقادات تيار الإمبريالية:

رغم الأثر الكبير لهذا التيار في تطوير الفكر الماركسي وإدخال البعد الدولي إلى تحليلاته، إلا أنه تعرض لعدة انتقادات، منها:

1. التركيز على البيئة الداخلية للمجتمع وإهمال التفاعلات الدولية.

2. عدم الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، ما أدى إلى تهميش البيئة الخارجية.

3. إيلاء أهمية مفرطة للجوانب الاقتصادية، وإغفال العوامل الأخرى في تفسير العلاقات الدولية.

4. محدودية فهم الظواهر الدولية، حيث اقتصر التحليل على الإمبريالية والصراع الطبقي.

5. إنكار دور الدولة في العلاقات الدولية، واعتبار الصراع الأساسي صراعا طبقيا بدلا من صراع بين الدول.

6. الحتمية في ربط الرأسمالية بالإمبريالية، مع تجاهل أن بعض الدول الرأسمالية لم تمارس الإمبريالية، وأن بعض الأنظمة الإمبريالية لم تكن رأسمالية بالكامل.

نحو نظرية ماركسية جديدة: نظرية التبعية[1]

[1]- النظرية الماركسية في العلاقات الدولية https://political-encyclopedia.org/dictionary/

استنادا إلى أفكار تيار الإمبريالية، برزت **نظرية التبعية** كاتجاه نيو-ماركسي يركز على تفسير أسباب تخلف دول العالم الثالث. يرى أن النظام الرأسمالي العالمي يقسم العالم إلى دول "مركز" متقدمة ودول "محيط" نامية. ويفسر التفاوت التنموي على أنه نتيجة لعلاقات السيطرة والتبعية بين الطرفين. ظهرت هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين، مستوحية أفكارها من كتابات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأمم المتحدة، وقدمت تفسيرات جديدة للعلاقات الدولية، مركزة على علاقات التبادل التجاري بدلا من الإنتاج.

تمتد عملية التكيف هذه لتشمل جميع دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تعامل كتوابع للدول المركزية في النظام العالمي، خاصة بعد حصول العديد من الدول المتخلفة على استقلالها خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وما تبع ذلك من آثار.

تعريف التبعية:

عرف ثيوتونيو دوس سانتوس، أحد أبرز منظري التبعية، هذه الحالة بقوله:

" نعني بالتبعية الوضع الذي يتكيف فيه اقتصاد دول معينة مع تطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له، وتتخذ علاقة التبعية بين الاقتصاديات والتجارة الدولية شكلا يظهر عندما لا تستطيع بعض البلدان تحقيق التطور إلا كانعكاس لهذا التوسع، والذي قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على تنميتها."

من هذا التعريف، يتضح أن التبعية هي نتاج لعوامل خارجية أكثر من كونها نابعة من أسباب داخلية. ويرى أصحاب هذا المنظور أن علاقات التبعية تنبع من العلاقات غير المتكافئة بين الدول التابعة ودول المركز.[1]

---

[1]- النظرية الماركسية في العلاقات الدولية https://political-encyclopedia.org/dictionary/

أ- التبعية كحالة ممارسة:

تمتد جذور التبعية تاريخيا إلى بدايات النظام الرأسمالي العالمي ونشأة الهيمنة الإمبريالية في أواخر القرن السادس عشر. ومع تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر، ازدادت الفجوة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة. تركز مدرسة التبعية على تحليل العلاقة بين دول الشمال (المتقدمة) ودول الجنوب (النامية)، مسلطة الضوء على الاستغلال الاقتصادي والخلل البنيوي الذي يعزز الفقر في دول الجنوب.

ب- التبعية كإطار فكري:

ترتبط التبعية بأعمال المدرسة البنيوية في الاقتصاد السياسي الدولي، التي طورها الاقتصادي اللاتيني **راؤول بريبيش** خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ومن أبرز منظريها لاحقا :**فرناندو كاردوسو، وثيوتونيو دوس سانتوس** من أمريكا اللاتينية، **وسمير أمين** من إفريقيا، **وأندريه غاندر فرانك** من أمريكا الشمالية. ظهرت نظرية التبعية نتيجة عوامل دولية أبرزها[1]:

1. تراجع نظرية التحديث الليبرالية.
2. الدمج بين التحليلين السياسي والاقتصادي لدراسة قضايا التنمية.

---

[1]- مارك روبرت، الماركسية والنظرية النقدية، فصل من كتاب (نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع)، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، **2016**، ص**214**.

3. تحول الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد يعتمد على أدوات مثل التبادل اللامتكافئ والمؤسسات النقدية والشركات متعددة الجنسيات.

المرجعية الفكرية للتبعية:

يستند منظور التبعية إلى الأفكار الماركسية، مع التركيز على الطبيعة الشمولية والاستغلالية للرأسمالية. كما يعتمد على تحليلات الإمبريالية التي قدمها هوبسون ولينين، والتي فسرت الصراع الدولي من خلال التنافس على الأسواق ونهب ثروات الدول المستعمرة.

الفرضيات الرئيسية لنظرية التبعية:

1. **التكامل الدولي :**تحليل العلاقات بين الدول التابعة والمركزية في إطار النظام الدولي.
2. **التحليل التاريخي :**لدراسة تطور النظام الرأسمالي العالمي.
3. **آليات الهيمنة :**التي تعيق التنمية الحقيقية في الدول التابعة.
4. **الدور الاقتصادي :**كعامل رئيسي لتفسير العلاقة بين دول المركز ودول المحيط.

التفسيرات لظاهرة التخلف:

يرى منظرو التبعية أن التخلف لم يكن موجودا أصلا في دول العالم الثالث، بل هو نتيجة مباشرة لتطور النظام الرأسمالي العالمي واستغلاله لهذه الدول. هذا التخلف هو نتاج علاقة تاريخية بدأت منذ ظهور الرأسمالية في القرن السادس عشر، حيث تمثل التقدم (في دول المركز) والتخلف (في دول المحيط) وجهين لعملة واحدة.

التيارات الفكرية ضمن نظرية التبعية:

1. **تيار التخلف :**بقيادة أندريه غاندر فرانك، الذي يربط التخلف بهشاشة البنى الداخلية للدول نتيجة العوامل الخارجية والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي.
2. **تيار الإمبريالية :** الذي يوسع مفهوم الإمبريالية ليشمل جميع الجوانب الحياتية (اقتصادية، سياسية، ثقافية)، كما طوره يوهان غالتونغ في أعماله.

وفقا لتعريف يوهان غالتونغ، فإن الإمبريالية هي الطريقة التي تسيطر من خلالها دولة من المركز على دولة (أو أكثر) من المحيط، مما يؤدي إلى خلق حالة تتميز بمصالح متعارضة بين الطرفين واستدامتها. يؤكد غالتونغ أيضا على ضرورة دراسة العلاقات والمصالح المشتركة بين نخب دول المركز ونخب دول المحيط.

، تعد فرضية التبعية، وفقا لهذا الفهم للإمبريالية، تحديا جوهريا للفرضية الأساسية السائدة في مجال العلاقات الدولية، والتي تفترض حدا أدنى من الاستقلالية والمرونة لجميع الوحدات السياسية الفاعلة على الساحة الدولية. يرى الماركسيون الجدد أن العلاقات الإمبريالية بين الدول تتسم بعدم التكافؤ في الفرص والقدرات، حيث تظل دول المحيط مقيدة بتوجهات دول المركز المسيطرة.

تطور مفهوم الإمبريالية

يعتقد مفكرون مثل بيتر إيفانس أن الإمبريالية (في التصور النيو-ماركسي) يمكن أن تتجاوز كونها نظرية للتبعية لتصبح نظرية مستقلة للإمبريالية، استنادا إلى التطورات التي شهدها المفهوم منذ ظهور فكرة "الاستعمار الجديد" في خمسينيات القرن العشرين. ،ينظر إلى الإمبريالية كسياسة توسعية تهدف إلى إحباط المبادرات التنموية للدول حديثة الاستقلال، لإبقائها في حالة من التبعية الاقتصادية والأمنية للنظام الرأسمالي العالمي.

تيار المركز - المحيط

يركز هذا التيار على تفسير العلاقات الدولية من خلال ثنائية "المركز - المحيط"، التي تلازم النظام الرأسمالي العالمي. يرى مفكرون مثل سمير أمين وسعد زهران أن النظام العالمي يتمحور حول تفاوت جذري بين دول المركز القوية، ذات البنية الاقتصادية المتطورة، ودول المحيط الضعيفة اقتصاديا، والتي تعتمد على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات المصنعة بأسعار مرتفعة.

آليات ترسيخ التبعية

يقترح الماركسيون الجدد أن دول المركز تستخدم مجموعة من الأدوات لضمان استمرار هيمنتها على دول المحيط، ومن أبرزها:

1. **التبادل اللامتكافئ**: حيث يتم تصدير المواد الخام من دول المحيط بأسعار زهيدة، وإعادة استيرادها كمنتجات مصنعة بأسعار مرتفعة، مما يوسع الفجوة الاقتصادية بين الطرفين.
2. **تصدير رؤوس الأموال**: تقوم دول المركز بتصدير رؤوس الأموال لدول المحيط لتوجيهها نحو قطاعات إنتاجية تخدم مصالح المركز، مما يعزز من الهيمنة الاقتصادية.
3. **المؤسسات النقدية الدولية**: مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تفرض شروطا تؤدي إلى تعزيز التبعية الاقتصادية لدول المحيط.
4. **الشركات متعددة الجنسيات**: تعتبر أداة رئيسية في نشر الرأسمالية، حيث تساهم في زعزعة الاقتصادات الناشئة واستنزاف الموارد المحلية.[1]

[1]- لمزري مفيدة وسالمي وردة، مقال بعنوان) :الشركات المتعددة الجنسيات وإقتصاديات الدول النامية)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات-المركز الجامعي إيليزي، المجلد الخامس، العدد 1، 2020، الجزائر، ص243.

5. **المعونة الدولية**: يراها النيو-ماركسيون وسيلة لتمويه الاستغلال، حيث تأتي غالبا مشروطة بما يعزز التبعية.

نظرية النظام العالمي

طور إيمانويل فالرشتاين نظرية النظام العالمي كتوسيع للنظريات السابقة، مبرزا دور ثلاث فئات: دول المركز، ودول شبه المحيط، ودول المحيط. تركز النظرية على فهم التفاعلات البنيوية داخل النظام الرأسمالي العالمي وعلاقتها بالتنمية اللامتكافئة. وفقا لفالرشتاين، فإن النظام العالمي يتسم بترابط عناصره وبنيته الهرمية، حيث تهيمن دول المركز على القمة بفضل تراكم رأس المال، بينما تعاني دول المحيط من التبعية والتخلف.

الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية

تعرضت نظرية التبعية لانتقادات متنوعة، أبرزها:

1. **اعتمادها على متغير وحيد**: يرى النقاد أن حصر التفسير في النظام الرأسمالي العالمي لا يفسر جميع مظاهر التخلف والتنمية التابعة.
2. **ضعف الحجج التجريبية**: يفتقر المنظرون إلى أدلة كافية تدعم افتراضاتهم حول العلاقة بين الرأسمالية والتخلف.
3. **الخلط بين التبعية والتخلف**: إذ أن التبعية ليست بالضرورة مؤشرا على التخلف، وقد توجد في دول متقدمة أيضا.

يعتمد الاقتصاد العالمي على تقسيم فئوي بين الدول، يسهم في تشويه وإعاقة اقتصادات دول المحيط. إذ يؤدي هذا التقسيم الدولي للعمل إلى جعل هذه الدول مجرد مورد للمواد الخام ومستهلك للسلع المصنعة، مما يحرمها من وسائل الإنتاج الاقتصادية الأساسية مثل الاستثمارات الحقيقية، البنى التحتية، وأساليب الإنتاج الحديثة. ونتيجة لذلك، تبقى هذه الدول أسيرة التخلف والضعف والتبعية المستدامة. وبحسب هذا

التصور، كلما ازدهر الاقتصاد العالمي زادت صعوبة تطور دول المحيط، مما يجعل التحرر من القوى السوقية العالمية يتطلب جهودا ثورية.[2]

يرى فالرشتاين أن النظام الرأسمالي العالمي يتسم بتناقضات جوهرية تؤدي إلى أزمات حتمية تنبئ بزواله، وتتمثل هذه التناقضات فيما يلي:

1. **الخلل بين العرض والطلب**: إذ تستمر مشكلات الإنتاج نتيجة لقرارات المؤسسات التي تحدد طبيعة وكميات السلع المنتجة.
2. **التناقض في الاستهلاك والطلب**: الربح قصير الأمد يدفع الرأسماليين لتقليل الفائض الاستهلاكي، بينما يتطلب تحقيق فائض طويل الأمد إعادة توزيع هذا الفائض لتلبية الطلب.
3. **حدود قدرة الدولة على الإلزام القسري للعمال**: مما يؤثر على شرعية النظام الرأسمالي.
4. **التناقض بين النظام العالمي ونظام الدول**: حيث يعزز النظام متعدد الدول توسع النظام العالمي، لكنه يعيق أي تعاون حقيقي لمواجهة الأزمات العالمية.

الانتقادات الموجهة لنظرية النظام العالمي:

رغم تجاوز نظرية النظام العالمي بعض الانتقادات الموجهة للتيارات الماركسية السابقة، إلا أنها تعرضت أيضالانتقادات عدة، أبرزها ما ذكره روبرت غيلبين:

---

[2]- أندرو لينكليتر، ماركس والماركسية، فصل من كتاب (نظريات العلاقات الدولية)، ترجمة محمد صفار، مصر: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014، 367.

1. التفاعل المتبادل بين النظام الاقتصادي العالمي وسياسات الدول القوية، خلافالفكرة الهيمنة الأحادية لدول المركز.
2. عدم اقتصار العلاقات الدولية على القضايا الاقتصادية فقط، حيث تلعب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية دورا محوريا.
3. تأثر قوة الدول بعوامل اجتماعية وسياسية داخلية، كما أثبتت التجارب الألمانية واليابانية.
4. التغير المستمر في هيكل السوق الدولي نتيجة للتطورات الاقتصادية والتاريخية.
5. النظام العالمي الحديث تطور كنتيجة لتقدم الدول الرأسمالية، وليس سببافيه[3].

النظرية النقدية:

ظهرت النظرية النقدية في الثمانينات كرد فعل على هيمنة التيار العقلاني المتمثل في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وسعت إلى تجديد الفكر الماركسي لمواجهة النظام الرأسمالي العالمي وتحقيق العدالة والمساواة.وتصنف ضمن "النظريات التأملية" التي تختلف جذريا عن النظريات الوضعية في منهجها وافتراضاتها.

رغم الانتقادات الموجهة لها، تظل الفلسفة الماركسية ذات إسهامات إيجابية في حقل العلاقات الدولية، من بينها:[4]

1. كسر الهيمنة الغربية على التنظير في العلاقات الدولية.

---

[3]- مارتن جرفيش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة ، 2008، ص258.

[4]- ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، نظرية النظام العالمي، فصل من كتاب (عولمة السياسة العالمية)، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص456.

2. تفسير معضلات التنمية في الدول الأقل تطورا.
3. وصف وتحليل انقسام النظام التجاري العالمي.
4. تفسير هيمنة العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية.
5. تقديم رؤية تحليلية متقدمة حول ظاهرة العولمة.
6. إلهام الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة.
7. المشاركة في النقاشات الفكرية حول تطور العلاقات الدولية.

التحديات التي تواجه الماركسية:

1. تركيزها على البيئة الداخلية للمجتمع دون الاهتمام بالسياسة الخارجية.
2. اختزال العلاقات الدولية في الجوانب الاقتصادية وإهمال الجوانب السياسية.
3. الاعتماد على تفسير محدود للتطور التاريخي للدول.
4. صرامة النظرية التي تعيق تطويرها وفقاللمعطيات الجديدة.
5. عدم تقديم تفسير مقنع لبعض الظواهر، مثل تقدم دول العالم الثالث ضمن النظام الرأسمالي.

رابعا- المدرسة اللبرالية

إن اللبرالية يقصد بها تلك المدرسة التي يعتقد أنصارها بوجوب نشر الديمقراطية وتعميق مفهوم الارتباط والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتقوية المؤسسات الدولية. كل هذا سيحقق السلام والأمن الدوليين، عبر دراسة العلاقة البينية للدولة والمجتمع؛ بمعنى علاقة الدولة بالسياق المحلي والخارجي المحيط بها الذي له تأثير كبير في سلوكها

الخارجي في السياسة الدولية.[5] فالدولة في المنظور اللبرالي دورها جزئي، وتتصرف مثل الحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها للحصول على حقوقهم الكاملة. بالرغم من وجود تباين فكرين بين المنظرين اللبراليين، فلم يمنعهم ذلك من أن يجتمعوا على أهمية الفرد ودور الدولة المحدود لتحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، البيئي والاقتصادي، الذي يمكن بدوره الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية.[6] كما يختلف أنصار المنظور اللبرالي حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، وكيفية تجسيده؟ فهل يكون من خلال الحكومة العالمية؟ أو الأمن الجماعي؟ أو التجارة العالمية؟ وكيف يمكن أن تتجاوب الدول اللبرالية مع الدول غير اللبرالية؟ هل بالتسامح؟ أو الغزو والتمويل؟[7]

إن النظرية اللبرالية على اختلاف فروعها، فإنها تتمركز حول ثلاث فروض أساسية، تنطلق في مجملها من أن الاختلاف في أداء الدولة يؤدي دورا متميزا في حقل السياسة الدولية، لاسيما بشكل جوهراني لعلاقة الدولة بالمجتمع، وتتمثل فرضيات النظرية اللبرالية فيما يلي:[8]

- الأفراد والجماعات الخاصة الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، وتعيقهم بعض العراقيل المادية والقيم المتضاربة واختلاف درجة النفوذ الاجتماعي؛ بمعنى جعل الأفراد وحدة التحليل الأساسية

---

[5] أحمد محمد أبوزيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية" في: مجموعة مؤلفين، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية**، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013)، ص.237.

[6] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.300.

[7] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين الناتو والدول العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، ط1(مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010)، ص.47.

[8] أحمد محمد أبوزيد، المرجع السابق، ص ص.239-240.

دون الدول، الأمر الذي يقتضي الاهتمام بمطالبهم وتحقيق غاياتهم،ومدى تأثيرهم في أداء الدولة الداخلي والخارجين نظرا لأن الأفراد هم المسوغ الرئيس للصراعات والنزاعات.

- القواعد التي تبنى عليها مصالح الدولة تساهم في تحديد دورها وأداؤها في السياسة الدولية، وأي اختلاف أو تغيير في القواعد من شأنه الإضرار بأداء الدولة الخارجي، ومنه التأثير في أمنها.

- أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها، أي أن سلوك الدول ما هو إلا انعكاس لأدائها، فما تريده الدولة يحدد ما تفعله.

المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية Behaviourism in international relations -

برزت العديد من النظريات والمدارس في حقل العلاقات الدولية، كان أبرزها المدرستين المثالية والواقعية في البداية، واللتين دار حولهما الكثير من الجدل والتنافس، ثم جاءت المدرسة السلوكية لكي تبحث في عوامل وعناصر أخرى أغفلتها هاتين المدرستين.

جذور المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية

تجد "السلوكية في العلاقات الدولية "جذورها الفكرية في المدرسة السلوكية، وهي مدرسة إجتماعية أسسها جايمس واتسون James B. Watson – ، وتأثرت كذلك بأعمال الفيزيولوجي جاك لوب Jacques Loeb - ، كما يعتبر ديفيد إستون David Easton – من أبرز أساتذة المدرسة السلوكية الذي تحدث عن دراسة المؤثرات في النظام السياسي،

سواء الداخلية أو الخارجية، متوقفاعند دراسة البيئة السياسية بما فيها من تعقيدات.[9]

نشأتها المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية

نشأت المدرسة السلوكية في عقد الخمسينات من القرن العشرين، وبقيت نموذجا مهيمنافي العلوم الاجتماعية الأميركية حتى السبعينات. إنطلاقامن الإيمان بالوحدة بين العلم والسلوك الإنساني، قام العلماء السلوكيون بتطوير مناهج علمية وكمية لدراسة العمليات السياسية، والتي بدورها فتحت المجال أمام الكثير من النظريات والطرق المستمدة من العلوم الاجتماعية والرياضية.[10]

مفهوم المدرسة السلوكية

تنطلق هذه المدرسة من اعتبار سلوك البشر جوهر العلاقات السياسية، لذلك تدرس سلوكيات الدول التي هي في الأصل والأساس سلوكيات الأفراد والجماعات، وهي تتفاعل مع علوم أخرى – غير علم السياسة – كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والديمغرافيا والإنتروبولوجيا. وتعتمد منهج التحليل الكمي للحالات الواقعة في العلاقات الدولية من خلال علوم الرياضيات والكومبيوتر. تربط هذه المدرسة بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية ، وتجد أن السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام. انتقدت المدرستين التقليديتين: المثالية و الواقعية، من حيث اعتماد

[9] Inanna Hamati-Ataya, Behavioralism, Oxford Research Encyclopedia – International Studies, Jan 2018, Oxford University, USA.

[10] https://political-encyclopedia.org/dictionary/المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية

الأولى على القانون والثانية على القوة، ووجدت عوامل أخرى مؤثرة في مسار العلاقات الدولية إضافة لهذين العاملين.[11]

خصائص المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية

قام ديفيد إيستون بتحديد ثماني خصائص للسلوكية تتلخص في الآتي:

1-الإنتظام : Regularities – يؤمن أرباب المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهات ملحوظة في السلوك السياسي، يمكن التوصل إليها بالتعميم أو التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

2-الإثبات : Verification – ترى السلوكية أنه لا بد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك؛ أي: بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

3-التقنية : Techniques تؤكد السلوكية بأنه لا يمكن التسليم بصحة طرق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها وإثبات نفعها حتى يمكن التوصل إلى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك، وتعتمد المدرسة السلوكية على طرق التحليل المعقدة، مثل: النماذج الرياضية، والمحاكاة، والمسح بالعينات وغيرها، ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيمكن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

4-القياس الكمي : Quantification – تتطلب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي، وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكن الباحث من التوصل إلى

[11] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2007، ص ص121-133.

معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية، بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحليل السياسي.

5-القيم : Values – لا بد من فصل التقويم الأخلاقي عن التفسير التجريبي، ولكن هذا لا يعني أن دارس السلوك السياسي لا يتمكن من دراسة المعايير الأخلاقية طالما أن باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

6-التنظيم المنهجي : Systematization – لا بد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث؛ فأرباب المدرسة السلوكية يؤكدون بأن العلم لا بد أن يركز على التنظير؛ فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط إلى إيجاد نظريات علمية.[12]

7-العلم الصرف : Pure science – يعد استخدام المعرفة جزءا من العلم تماما كالمعرفة النظرية، ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لا بد أن يأتيا أولا، ولا بد أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حل المشاكل الاجتماعية.

8-التكامل : Integration – نظرا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة، ونظرا لأن علم السياسة يعالج السلوك السياسي للإنسان، فإن عزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يعد مؤشرا خطيرا يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل، وعليه فإن تساق العلوم الاجتماعية لتأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدي في النهاية إلى تقويض دعائم العلم نفسه.

[12] يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1985، ص ص95-103.

نقد السلوكية

على رغم ما قدمته هذه المدرسة من خدمات للبحث العلمي، إلا أنها تعرضت للنقد من حيث وجود بعض الثغرات في طروحاتها النظرية، وذلك لأنها تطرفت في استبعاد القيم المؤثرة في شخصية الباحث ونتائج البحث العلمي، كما أنها غالت في إمكانية توقع حوادث المستقبل بصورة حتمية. بالإضافة الى ذلك، استبعدت المدرسة السلوكية بعض الظواهر الموجودة في العلاقات الدولية والتي يصعب إخضاعها لقواعد البحث العلمي، فبقيت في دائرة المعرفة التقليدية أو المحافظة.[13]

المحور السادس: التحديات الدولية الراهنة(الحروب والنزاعات)

تعريف الحرب: نتطرق إلى أهم التعريفات التي وردت بشأن مصطلح الحرب؛

-تعريف كونسي رايت Quincy Write للحرب من اعتبارها تهتم بالجانب التشريعي للحرب، حيث يرى بأن الحرب هي الأساس القانوني الذي يتيح لجماعتين أو عدة جماعات متعادية أن تحل النزاع فيما بينها بقوات مسلحة.

-تعريف كلوزفيتزClausevitz للحرب بأنها عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا.

---

[13] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، الطبعة الأولى، 1998، بيروت. ص ص42-56.

-تعريف مارتن Martin للحرب باعتبارها صراع بين الناس، وتعد الحرب أيضا صراع بين الناس، والحرب أيضا هي صراع بين دوا مستقلة ولها صفة دولية حسب كل من توينزTwins وبراديPradier. أما فون بوجوسلافسكيVon Boguslavski يرى بأن الحرب هي الحركة التي تنشئها جماعة معينة من الرجال أو القبائل أو الأمم أو الشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة أو شبيهة لها.

-تعريف لاجورجيت Lagorgete للحرب بأنها حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد منتمية إلى النوع نفسه بناء على رغبتهم وإرادتهم.

-تعريف مالينوفسكي بأنها مسابقة مسلحة بين وحدتين مستقلتين عن طريق جيش منظم يسعى لتحقيق سياسة وطنية معينة.

ويمكن التمييز بين الحرب كمفهوم والحرب كعملية، فالحرب كمفهوم قد يصف الحرب بأنها؛

-حالة قانونية؛ فالحرب لا تتضمن فقط انتشار أعمال العنف المسلح بين أطرافها، ويترتب على هذا المفهوم ضرورة التزام أطرافها باحترام القواعد التي حددها القانون الدولي,

-حالة عداء بين جماعتين أو أكثر Hostil groups، ويشير هذا المضمون إلى وجود اتجاهات جماعية أكثر من كونها فردية، والى أن هذه الاتجاهات عدائية أكثر منها موالية.

أما فيما يتعلق بالحرب كعملية، فهي تشير إلى الارتباط والتفاعل بين مكونات أو سمات أربع أساسية، حددها كوينسي رايت بأنها تشمل نشاطات وعمليات عسكرية، مستوى عالي من التوتر، قانونا غير عادي، ودرجة رفيعة من التكامل السياسي.[14]

[14] سيار الجميل، الحرب ظاهرة تاريخية، عالم الفكر، مج36 أكتوبر 2007، ص ص13-14.

أنواع الحرب: تصنف الحروب، وفقا لعدة معايير، إلى ما يلي؛

وفقا للفاعلين الدوليين:

الحرب الدولية International war: تضم مجموعتين فرعيتين: الحروب بين الدول أو بين الدول وكيان سياسي لا يعد عضوا في النظام الدولي.

الحرب الأهليةCivil war: هي الصراع المسلح الذي يندلع داخل الدولة الواحدة، بين الطبقات وبعضها، العامة والنخب والقوميات والسلطة والنخب المتنافسة، أمم منقسمة، الأقليات الدينية والسلطة، والجماعات الدينية المختلفة، تتميز بـ؛

- ارتفاع عدد القتلى سنويا في المعارك من هذا النوع؛
- الإعداد العسكري المنظم؛
- تناحر الجماعات المختلفة داخل حدود الدولة المعترف بها دوليا؛
- يشكل المتمردون معارضة عسكرية للدولة.

وفقا للأسباب الدولية:

-الحروب لأسباب قومية؛ تتضمن حروب الاستقلال والتحرير الوطني، تقوم بها شعوب البلاد غير المستقلة، أو التي استقلت حديثا إما للحصول على استقلالها أو للمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي، حروب لأغراض الإقليم، حروب لأهداف اقتصادية.

-الحروب لأهداف اجتماعية: تشمل الحروب الأهلية والتي تقام لدعم أو إضعاف نظام سياسي قائم والحروب لإبقاء أو تغير النظام الاجتماعي القائم، حروب الدول، وهي

الحروب التي تدار بين الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية، أو لمد إقليم تحت سلطة ما، أو الحروب لأهداف أيديولوجية.

-الحروب لأهداف مختلطة: وهو تصنيف تندرج تحته تصنيف الحروب إلى حرب سياسية، اقتصادية أو اجتماعية وأيديولوجية، حيث أن الحروب الاقتصادية، تقام لتحقيق مكاسب موارد اقتصادية أو لتأمين حاجة الدولة إلى الأسواق الخارجية، الحروب الاجتماعية؛ وهي الحروب التي تقام بين جماعات مختلفة في الدولة أو طبقات منطقة معينة. الحروب السياسية؛ الحروب الأيديولوجية، وتنتج بفعل الاختلاف والتصادم بين جماعات مختلفة حول رؤيتهم للدولة والمجتمع والحكومة، الحروب الخاطفة، وهي مفهوم عسكري يستخدم في العمليات الهجومية، تعتمد الحرب الخاطفة على استخدام عنصر المفاجأة والهجوم، منها الحرب الوقائية، الضربة الاستباقية، الغزو، التدخل.[15]

النزاع:

يعرف ريمون آرون Raymon Aron النزاع على أنه تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين أساسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.

ويرى أيضا Dennis Sandol أن النزاع ظاهرة ديناميكية، وحيث تمثل وضع يحاول فيه الطرفان على الأقل ومحتواها تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.

[15] رغدة محمود محمد البهي، الحرب من منظور العلاقات الدولية: تطبيق على الحروب الروسية في القوقاز 1994-2008، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص ص54-57.

[15] حماد كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 12.

من جهة أخرى، اعتبر السويدي بيتر فالنستاين أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية، وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن.

والنزاع أيضا حسب كوزر Coser هو صراع حول منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، فأهداف الأطراف المتصارعة أو المتنازعة ليست فقط مجسدة في الحصول على المنفعة بل تتجاوزها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.[16]

ويتصل النزاع كمفهوم بالعديد من الاصطلاحات، لذلك سنركز على أهمها، مثل التوتر، الأزمة، الحرب. **- فالتوتر Tension** يتعلق بجملة المواقف نتيجة الشك وعدم الثقة، ويذهب مارسيل ميرل إلى اعتبار التوتر هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل اللجوء إلى القوات المسلحة، إنما يرتبط بميل الأطراف لاستخدام أو إطار سلوك الصراع.[17] في حين النزاع يتعلق بتعارض بين وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، بالمقابل التوتر يعد حالة العداء والخوف والشكوك وتصور حالة المصالح، وهو بذلك مرحلة سابقة على النزاع.

أما الأزمة: تتضمن عدة خصائص توصف في العلاقات بين الدول، منها؛

- عنصر المفاجأة، فهي غير متوقعة؛
- التعقد، وتشابك عناصر الأزمة أسبابها وتعدد أطرافها والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة؛

---

[17] مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، 1998. ص08.

- نقص وعدم دقة المعلومات؛
- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة أسباب الأزمة.[18]

وتعرف الأزمة حسب كارل سلايكي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، ويمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التفسير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج،[19] ويتقاطع مفهوم الأزمة مع مفهوم النزاع، في تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، غير أن تأثيره لا يكون بمستوى التأثير الذي يصل حد التدمير، والنزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه التي يستحيل تحديدها في الأزمة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. ميرل مارسيرل، السياسة الخارجية، تر :خضر خضر، جريس برس، سلسلة أفاق دولية، بيروت، د.س،.
2. مقلد، إسماعيل صبري،العلاقات السياسية الدولية : النظرية و الواقع ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002..
3. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، 2012
4. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
5. محمد السعيد الدقاق، مذكرات في العلاقات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1980.
6. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر :حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986 .

[18] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية، أساليب وقائية، القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 1997، ص06.

[19] عثمان فاروق السيد، مرجع سابق، ص123.

7. علي حسين الشامي، الدبلوماسية، نشأتها تطورها، قواعدها، نظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية الطبعة الخامسة، الأردن 2011.
8. منال محمد رمضان، العلاقات الدولية في الإسلام، فلسطين: جامعة غزة، 2014.
9. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي. (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975).
10. محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. (عمان: دار زهران، 2012).
هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأدن، اليرموك، 2010. .11
12. نايف بن نهار، مقدمة في العلاقات الدولية. (قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016).
13. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1992).
14. أنظر في هذا الصدد ، موسى الزغبي ، الجيوسياسية و العلاقات الدولية ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، 17 . 2004
15. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2010 .
16. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007 .
17. البخاري عبد الله الجعلي، القانون الدولي العام، جامعة النيلين، الخرطوم، 1997 ، ص13.
18. خليل حسين، العلاقات الدولية :النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 .
19. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، د.س-..
20. عبد الصمد بازغ، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة. أنظرا الرابط: www.ahewar.org
21. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري.ط7(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والتوزيع،2010).
22. محسن خليل، السياسية والقانون الدستوري، ج1: النظم السياسية.(بيروت: دار النهضة العربية، 1972).
23. سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري.(القاهرة:.....،1988).
24. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية. (دمشق: مطبعة الداودي، 1985).

25. ابراهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية: الدول والحكومات.(بيروت:.....،1982).
26. السعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنةج1،ط2.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2004).
27. ثروت بدوي، النظم السياسية: النظرية العامة للنظم السياسية. ج1 (القاهرة: دار النهضة العربية،1986).
28. محود حافظ، النظم السياسية والقانون الدستوري.(بيروت: دار النهضة العربية، 1976).
29. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات.ط1(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009).
30. أندري هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.ج1 تر: علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد(بيروت: الدار الأهلية، 1977).
31. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات، (القاهرة: النهضة العربية، 2002).
32. هشام الشاوي، مقدمة في علم السياسة، (بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1982)
33. مايكل جي مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي.ط7(: راند كوربورايشن،2016).
34. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية.ط7(الأردن: دار الثقافةللنشر والتوزيع والتوزيع،2010).
35. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية: دراسة فقهية تأصيلية للنظريات العامة للتنظيم الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية.ط6(القاهرة: دار النهضة العربية،1995)8.
36. رشيد مهنا فخري، المنظمات الدولية.ط2(بغداد: مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع،2013).
37. محمد محمود ربيع،اسماعيل صبري مقلد وآخرون،موسوعة العلوم السياسية.(الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،1994)،.
38. فيليب برابار ومحمد رضا جلبلي، تر: حنان فوزي حمدان. العلاقات الدولية.ط2(بيروت: دار وكتبة هلال،2009)، ص 49.
39. جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 19..
40. سهام سليماني،محاضرات في مدخل للعلاقات الدولية. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثاني جذع مشترك علوم سياسية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، 2020-2021، ص29.

41. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات.(الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
42. بوعكاكة صليحة، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. (فاس: انفوبرانت للطباعة والنشر، 2017).
43. عمار بن سلطان، مدخل إلى العلاقات الدولية. (فاس: انفوبرانت للطباعة والنشر، 2017).
44. طلال لموشي، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية: المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا". أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1، 2014-2015.
45. خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا. ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
46. بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، تر: فايزك تقش، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية. ط3(بيروت: منشورات عويدات، 1989).
47. محمد العبادي، "الموقع الجغرافي وتأثيره على العلاقات الدولية، أنظر الرابط: تم تصفح الرابط بتاريخ: 18-10-2023.
48. علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).
49. موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، سياسات عربية، مج3، ع14، مايو 2015.
50. موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، سياسات عربية، مج3، ع14، مايو 2015.
51. محمود علي عبد الرحمان، أسامة فاروق مخيمر، الفضاء الالكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج16، ع15، يوليو2022.
52. ايهاب خليفة، القوة الالكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة. (مصر: مكتبة الاسكندرية، 2014).
53. عامر مصباح، نظريات صناعة القرار في العلاقات الدولية. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
54. حسام الدين سويلم، القوة الشاملة وكيفية حسابها، مجلة التربية السعودية، 2017، ص13. ومايكل هورتيس، انتشار القوة العسكرية، مركز الإمارات للنشر، 2017
55. محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، شباط2023.

56. فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2007م.
57. فريح زينب، نظرية العلاقات الدولية، مطبوعة مقدمة للسنة أولى ماستر علوم سياسية، تخصص علاقات دولية وقانون دولي، جامعة علي لونيسي البليدة 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.
58. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007).
59. غراهام ايفانز، و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.
60. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، ط1(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985).
61. إبراهيم الحاج، الواقعية السياسية (بيروت: دار الفكر اللبناني،1992).
62. جيمس دورتي، و روبرت بالستغراف، تر: وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985).
63. جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، تر: أحمد أمين و مجدي كامل(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997).
64. أميرة حلمي مطر، في فلسفة السياسة(القاهرة: دار الثقافة،1978).
65. عدنان محمد الهياجنة، "قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية". مجلة العلوم الاجتماعية02(صيف 2001). المجلد29.
66. تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بيليس، و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).
67. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى،2004.
68. خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا 2014.
69. إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم حمدان، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2015.
70. ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، نظرية النظام العالمي، فصل من كتاب (عولمة السياسة العالمية)، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

71. أحمد محمد أبوزيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية" في: مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013).
72. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
73. لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين الناتو والدول العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ط1(مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010.
74. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الطبعة الثانية . الجزائر ، 2007.
75. يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1985.
76. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، الطبعة الأولى، 1998، بيروت.
77. سيار الجميل،الحرب ظاهرة تاريخية، عالم الفكر، مج36 أكتوبر 2007.
78. رغدة محمود محمد البهي، الحرب من منظور العلاقات الدولية: تطبيق على الحروب الروسية في القوقاز 1994-2008، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، 2014.
79. حماد كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
80. مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة،.
81. عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية، أساليب وقائية، القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 1997.
82. مارك روبرت، الماركسية والنظرية النقدية، فصل من كتاب (نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع)، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2016.
83. لمزري مفيدة وسالمي وردة، مقال بعنوان) :الشركات المتعددة الجنسيات وإقتصاديات الدول النامية)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات-المركز الجامعي إيليزي، المجلد الخامس، العدد 1، 2020، الجزائر.

84. أندرو لينكليتر، ماركس والماركسية، فصل من كتاب (نظريات العلاقات الدولية)، ترجمة محمد صفار، مصر: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014.

85. مارتن جرفيش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحد ة ، 2008..

المراجع باللغة الأجنبية

1. Frankel Joseph, Lindberg, **International politics; conflict and harmony**. (England: Penguin Books,1973).
2. Gilbert gagne, International trade rules and states ;enhanced authority for the WTO, in ; Non state actors and authority in the global system, eds ; Andreas Bielfer, Richard Higgot, geoffery Undehill(UK ; Routledge, 2004).
3. Hartmann Frederick H, the relations of nations, forth Macmillan pub co Inc, new york, 1973.
4. Hass Deutch, Lindberg, **Key concepts in International relations; international organization**. (Boston: 1983).
5. Kenneth Waltz, **Theory of international politics** (New york :McGRaw. Hill,1979), .
6. -Max Black., "Some Questions about Parson's Theories in Max Black, ed., The Social Theories of) Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, 1961).
7. Paul D. Williams, **Security studies ;An introduction** (USA and Canada ; Routledge,2008),
8. Quincy wright, the study of international relations, Appleton- century, crofts, inc, new york, 1956.
9. Robert Dahl, The concept of power: Behavioral Science (Ann Robert), July
10. Scott Burchill and Andrew Link later ,Theories of international relations. Third edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005
11. Steven Smith, Ken Booth And Maraysia Zalewski (Ed.), International theory: positivism and beyond, Cambridge university press, U.K, 2008.
12. Thomas D. Iairson. David Skidnore, **International political economy: the struggle power and wealth**. (Florida: Rinehart and Winston Inc, 1997).

13. Week Susan & John Coumper, "Public Opinion: Its Formation Measurement,New York, 1982.

المواقع الالكترونية"

1. https://political-encyclopedia.org/dictionary/ النظرية الماركسية في العلاقات الدولية
2. https://political-encyclopedia.org/dictionary/ النظرية الماركسية في العلاقات الدولية-
3. https://political-encyclopedia.org/dictionaryالمدرسة السلوكية في العلاقات الدولية
4. https://political-encyclopedia.org/dictionary/ النظرية الماركسية في العلاقات الدولية-

5. العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي أنظر الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2954.
6. العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة استقلالية العلم أنظر الرابط https://elearning.univ-jijel.dz/course/view.php?id=7180

معمر خديجة، محاضرات مقياس مدخل العلاقات الدولية أنظر الرابط: https://elearn.univ-oran2.dz/course/view.php?id=4596&lang=de